الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
اللجنة الأولى
الجلسة ٩
الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين اردينشولون . . . . . (منغوليا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هوفمان (المانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

بنود جدول الأعمال ٥٧ إلى ٨١ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كيتينغ (نيوزلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي للسيد إردينيشولون بمناسبة انتخابه للمنصب الهام، منصب رئيس اللجنة الأولى. وبوسعه وبوسع أعضاء مكتب اللجنة أن يتأكدوا من تعاوننا الكامل خلال الأسابيع المقبلة.

لقد كان هذا عاما صعبا. وكان على المجتمع الدولي أن يفكر تفكيرا جديا بشأن احتياجاته الأمنية. واتخذنا بعض القرارات الصعبة كما كانت هناك، للأسف، بعض النكسات الجسيمة. وهذا وقت مناسب لاستعراض الحالة ولإرساء الأساس لما نأمل أن يكون عاما أفضل في ١٩٩٦.

لقد نوقش نظام عدم الانتشار مناقشة عميقة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وقطعت التزامات هامة في ذلك الاجتماع ويجب أن تنفذ. والمبادئ والأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي اعتمدت في أيار/مايو هي المعيار الذي ستقيم به الدول الأطراف في المعاهدة التقدم المحرز في عدم الانتشار ونزع السلاح في الفترة من الآن وحتى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٧. ونحن نعتقد أنه يجب أن يحقق تقدم ملموس بغرض بناء الثقة بأن يتحقق هدفنا المتشاطر هدف القضاء على جميع الأسلحة النووية. ويمكن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لكن الدرس المستفاد من الشهور الإثني عشر الماضية هو أنه يجب أن تكون لدينا استراتيجية محددة لتحقيق ذلك الهدف وأننا يجب أن نتمسك به.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86424
9586424

ونيوزيلندا مسرورة بالنتائج المحققة هذا العام في المفاوضات الجارية في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به إذا ما أريد للمعاهدة أن توقع في ١٩٩٦، كما اتفقنا في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار. وسننضم إلى شريكتينا التقليديتين، المكسيك واستراليا، في السعي للحصول على تأييد هذه اللجنة لجدول زمني لنكفل التوقيع على المعاهدة في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونعتقد أن خطى المفاوضات ستتسارع إذا اتخذت الصين والاتحاد الروسي رسميا نفس الموقف الذي يلقى الترحيب والذي اتخذته الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بشأن نطاق حظر التجارب. وقد شجعتنا أنباء الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن على الأمل في أن تتحقق فعلا تطورات مبشرة بالخير في هذا الشأن. ونيوزيلندا تعتقد أن الحظر الكامل لأي تفجير نووي، مهما كان صغيرا، ضروري إذا ما كان لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين أن يسفرا عن المنافع التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها.

وقد أكد رئيس وزراء نيوزيلندا، السيد جيم بولغر، مجددا وهو يخاطب الاجتماع التذكاري الخاص قبل ثلاثة أيام فقط، إن نيوزيلندا ترى أنه مما لا يمكن تفسيره ومن غير المقبول أن الصين وفرنسا مازالتا تجريان تجارب للأسلحة النووية. وبينما نمضي في هذه المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، فإن هذه الأعمال، التي ترتكب في تجاهل تام للرأي الدولي الساحق، تثير قلق نيوزيلندا البالغ بل الدول في كل مناطق العالم.

لقد كانت الالتزامات التي تحملتها جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في شهر أيار/مايو ترمي إلى تحقيق عالم يجري فيه القضاء التام على الأسلحة النووية. وإجراء التجارب النووية لم يكن أبدا، وليس الآن، متفقا مع ذلك الهدف. بل على العكس من ذلك، إنه خطوة إلى الوراء تستحق الشجب، تحيي المخاوف من أن يكون سباق التسلح النووي مستمرا ولم يتوقف. وهو يبعث بإشارة خاطئة إلى الدول التي تتطلع إلى حيازة الأسلحة النووية.

وتدين نيوزيلندا التجارب النووية أينما وقعت. لكن نيوزيلندا والبلدان المجاورة لها في محفل جنوب المحيط الهادئ أغضبها بشكل خاص استئناف فرنسا إجراء التجارب النووية في منطقتنا. والتجربة النووية الثانية التي قامت بها فرنسا في فانغاتوفا يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر زادت الإضرار بالعلاقات بين بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ وتسببت في تعليق مركز فرنسا بوصفها "شريكا في الحوار". ولن تتوقف النداءات الموجهة إلى الصين وفرنسا بالانصياع إلى الرأي العام الدولي وبإنهاء برامجهما لإجراء التجارب، حتى تتوقف هذه التجارب.

لقد شجب مؤتمر القمة الأخير لحركة عدم الانحياز شجبا قويا التجارب النووية. ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تبعث برسالة بالغة القوة. ونيوزيلندا جنبا الى جنب مع مجموعة تمثل الدول التي لها نفس الاتجاه، ستقدم قريبا إلى اللجنة مشروع قرار برفض التجارب النووية وبالمطالبة بوقف هذا السلوك غير المقبول.

إن الإنهاء الفوري للتجارب النووية، واختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب عند منتصف العام، من شأنهما أن يساعدا على استعادة الثقة بأن برنامج عمل معاهدة عدم الانتشار يعاد العمل به. إلا أن هذين الإجرائين لن يكونا سوى خطوتين أوليين. وعندما تقرر دول منطقة ما بأسرها بمحض اختيارها نبذ الأسلحة النووية إلى الأبد، سنكون قد اقتربنا من تحقيق هدفنا، هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك تهنئ نيوزيلندا بحرارة بلدان افريقيا على اعتماد معاهدة بيليندابا في حزيران/يونيه. وسنشارك بحرارة في تأييد الجمعية العامة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

وبالمثل، نتطلع إلى إكمال المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا ومنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، جنبا إلى جنب مع المناطق التي تشملها معاهدتا راروتونغا وتلاتيلولكو ومعاهدة أنتاركتيكا، تتيح إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسحلة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

واحترام الدول النووية لتلك المناطق أمر حاسم في فعاليتها، كما تعترف مبادئ وأهداف معاهدة عدم

الانتشار الآن. والقرار الذي اتخذته مؤخرا فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا يستحق بالتالي الترحيب. لقد ظللنا طوال عشر سنوات نحث تلك البلدان على الانضمام إلى الصين والاتحاد الروسي بوصفها دولا موقعة. وقرارها الآن بالقيام بذلك خطوة إيجابية إلى الأمام ويمثل إدراكا متناميا لقوة مشاعر المنطقة.

إلا أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد. لقد اتفقت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين على أن المفاوضات لحظر انتاج المواد الانشطارية بغرض صناعة الأسلحة النووية ينبغي أن تبدأ. وتحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية التفاوض وأنشأ في شهر نيسان/أبريل الماضي لجنة مخصصة لهذا الغرض في إطار بند جدول أعماله المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وبالفعل، فإن جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ملتزمة بالبدء الفوري والاختتام المبكر لمفاوضات الوقف. وهذه اللجنة يجب أن تؤيد مرة أخرى هذه المفاوضات وأن تحث المؤتمر على التغلب على المصاعب الإجرائية التي يواجهها وعلى أن يبدأ عمله فورا على أساس الوثيقة CD/1299 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥.

فضلا عن ذلك، فإن إنشاء مؤتمر نزع السلاح لآلية مناسبة للإعداد لبذل مزيد من الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق هدف نزع السلاح النووي من شأنه أن يتفق مع الالتزام الوارد في المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار بنزع السلاح النووي الكامل. ونيوزيلندا، وقد نظرت إلى ما يجاوز إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومفاوضات الوقف، اقترحت فرض حظر على انتاج الأسلحة النووية كخطوة أخرى نحو إنهاء سباق التسلح النووي بشكل دائم.

وتتفق الأهمية التي توليها نيوزيلندا لعدم الانتشار ولنزع السلاح النووي اتفاقا تاما مع شواغلنا في مجال الأسلحة التقليدية. وصراعات اليوم والخسائر غير المقبولة التي تسفر عنها بين المدنيين، يزيد من حدتها توفر الأسلحة التقليدية على نطاق واسع وتكديسها بطريقة تفتقر إلى الشعور بالمسؤولية.

ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى بسرعة إلى إيجاد طرق لمعالجة هذه الحالة. وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في الأمور العسكرية وزرع بذور الثقة بين الدول هما العنصران الأساسيان الضروريان لتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي الذي من شأنه أن يسهم في خفض الاتجار غير المشروع على نطاق واسع بالأسلحة التقليدية.

وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية نقطة بداية. ونود أن نرى ردودا عالمية ومعلومات توفر عن المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق الانتاج الوطني. ولا نزال نعتقد أن من الضروري توسيع نطاق السجل حتى يمكن اقتسام منافع الشفافية على نطاق أكثر اتساعا نتيجة للاشتراك فيه.

والشفافية من شأنها أيضا أن تخدم بطريقة أفضل إذا أوفت دول أكثر بأحكام القرار ٩١/٤٠ باء الذي أوصت فيه الجمعية العامة بأن توفر جميع الدول تفاصيل نفقاتها العسكرية. والوثيقة A/50/277 و Add.1 تبين كيف أن عددا قليلا فقط من الدول مستعد الآن لتوفير هذه المعلومات الأساسية، وأن عددا أقل منها مستعد لتقديم تفصيل مناسب للأرقام الإجمالية. وبينما نعمل لتحسين التدابير العالمية، ينبغي ألا نتجاهل فوائد بناء الثقة عن طريق الشفافية على المستوى الإقليمي. ويسر نيوزيلندا أن تكون جزءا من الجهود التي تبذل في الوقت الحالي في سياق المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، الذي عقد اجتماعه الوزاري الثاني في بروني مؤخرا.

وفي هذا السياق، أريد أن أشير إلى مشكلة الألغام البرية التي لا تزال تقتل وتشوه الآلاف من البشر كل عام. ومما يستوجب الإدانة أنه في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في فيينا لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن أية تدابير لتعزيز تحديد الألغام البرية المضادة للأفراد. ونيوزيلندا تشعر بخيبة أمل تامة بسبب ما أسفر عنه المؤتمر الاستعراضي. ولا نزال ملتزمين بهدف القضاء على جميع الألغام البرية المضادة للأفراد، ونأمل أن يتوصل المجتمع الدولي بسرعة إلى اتفاق بشأن القضاء على هذه الأسلحة، بصرف النظر عن النتيجة التي أسفر عنها الاجتماع في فيينا.

ومع ذلك، فإن أهمية إدخال الاتفاقات الى حيز النفاذ مثل أهمية إبرامها. وفي هذا السياق تواصل نيوزيلندا إيلاء أهمية كبرى للنفاذ المبكر لمفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية. حتى الآن صدقت ٤٠ دولة على الاتفاقية، ويسرني أن أقول أن الاجراء الوطني الضروري لتمكين نيوزيلندا من التصديق عليها تقدم تقدما كبيرا. ونحن نحث البلدان الأخرى الموقعة على إيلاء أولوية قصوى للتصديق المبكر حتى نجعل من الممكن دخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ، كما نأمل، في ١٩٩٦. واللجنة التحضيرية في لاهاي ستكون أيضا بحاجة إلى تكثيف استعداداتها لإنشاء منظمة حظر الاسلحة الكيميائية خلال الأشهر المقبلة.

وتسرنا البداية التي تحققت في الفريق المخصص لتعزيز اتفاقية الاسلحة البيولوجية والتكسينية. وستعمل نيوزيلندا، بشكل خاص، من أجل التوصل إلى اتفاقات تحقق ملزمة قانونا. ونأمل أن يتمكن الفريق المخصص من ضمان وقت كاف للاجتماع في العام المقبل حتى يمكن النظر في التدابير الجديدة في المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ١٩٩٦.

إن أي جدول أعمال كامل كهذا لا يسمح بأية تأخيرات، ويتطلب توفر آلية كفوءة سريعة الاستجابة لنزع السلاح إذا ما كان لنا ألا نفقد الفرص المتاحة الآن لإحراز التقدم. ولا يوافق قليلون على القول بأن جدول الأعمال والآلية اللذين أسفرت عنهما الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وضعا في عصر مختلف، عصر مضى. وينبغي ألا نؤجل إلى ما لا نهاية مهمة إعادة تكييف آليتنا. إن إصلاح هياكل الأمم المتحدة لا يزال يفتقر الى الأساس. والجمعية العامة أنشأت فريقا عاملا رفيع المستوى للنظر في جميع المجالات. ولا يمكن لآلية نزع السلاح أن تظل بمأمن من مطالب الاصلاح هذه. إن هذه اللجنة، عن طريق المناقشة الموضوعية التي سنجريها قريبا بشأن آلية نزع السلاح، أمامها فرصة الاسهام القيم في مداولات ذلك الفريق العامل.

وما يجب علينا أن نتجنبه مهما كان الثمن هو أن يظل التوقف الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح هذا العام بشأن المسائل المتعلقة بجدول أعماله وتشكيله وطرق عمله، مستمرا خلال عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، يجب على المؤتمر أن يثبت أنه سريع الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي بأن يكون مسؤولا عن إحراز التقدم بشأن الطائفة الكاملة من المسائل الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح. ويجب أن يكون المؤتمر أيضا ممثلا للمجتمع الدولي الذي يعمل لصالحه.

وفي هذا الشأن، نحيي الرئيس الحالي للمؤتمر، سفير المغرب، على جهوده في ضمان اتخاذ خطوة أولى هامة نحو توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، نود أن نذكر أعضاء مؤتمر نزع السلاح بأنهم ملتزمون باتخاذ الخطوة الثانية، وهي تنفيذ توسيع العضوية في أقرب موعد ممكن. وبالنظر إلى السنوات العديدة التي مرت منذ المرة الأخيرة التي زيد فيها عدد الأعضاء، ينبغي ألا تؤجل هذه الخطوة الثانية إلى ما بعد بداية دورة ١٩٩٦ لمؤتمر نزع السلاح.

لقد ذكرت الجمعية العامة في القرار ٧٧/٤٩ باء، في العام الماضي مؤتمر نزع السلاح بأنه ممول من الميزانية العادية وبأن من الضروري أن يكون تكوينه أشد تمثيلا. وحثت على أن تتم زيادة العضوية في أوائل ١٩٩٥.

ورغم التقدم الذي أحرزه مؤتمر نزع السلاح، فإنه لم يف بالموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة. لقد ظللنا طويلا ندفع أنصبتنا دون تمثيل. وكما قال وزير الشؤون الخارجية والتجارة لنيوزيلندا في بيانه أمام الجمعية العامة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام، فإن هذه الحالة لا تزال غير مرضية. وإذا ما استمر الأمر الواقع أكثر من ذلك، فإن تكرار ما حدث في (Boston Tea Party) - حيث احتج الوطنيون الأمريكيون على زيادة الضرائب المفروضة على استيراد الشاي - سيكون أمرا لا يمكن تجنبه في نيويورك.

إن هذه الدورة الخمسين تعدو كونها وقتا لإمعان النظر في المنجزات السابقة والدروس المستفادة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. إنها أيضا وقت تقييم المستقبل - لنقرر ما يمكننا عمله الآن لنكفل السلم والاستقرار والازدهار في القرن الحادي والعشرين - وبعد ذلك لنبدأ في التحرك قدما معا لتحقيق تلك الأهداف.

السيد ويزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن تهانئي للرئيس بمناسبة انتخابه لهذا المنصب، منصب رئيس اللجنة الأولى في هذه المرحلة التاريخية من سجل نشاطات الأمم المتحدة. وباعتباري صديقا قديما له أعرف أن الخبرة الكبيرة المكثفة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونزع السلاح، وهي الخبرة التي يجلبها الى منصبه، ستكون مصدر قوة هامة لمداولاتنا المثمرة. وهو، وأنتم سيدي نائب الرئيس، ستحصلان على تعاون وفد بلدي الكامل في الاضطلاع بواجباتكما الهامة. كما أود أن أضيف تهانئي الخالصة لكم، سيدي، ولجميع أعضاء المكتب الآخرين.

وبما أن بولندا أيدت البيان الذي أدلت به اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي، فإنني أود في كلمتي اليوم أن أتقدم ببعض ملاحظات ذات طابع أعم.

قبل بضع سنوات لاحظ أستاذي، وهو عضو مرموق في محكمة العدل الدولية، المرحوم مانفرد لاخس،

> "إننا في سان فرانسيسكو اعتقدنا بأننا نحدد هدفين في الطريق إلى السلام: إنهاء الاستعمار ونزع السلاح. واعتقدنا بأن إنهاء الاستعمار سيستغرق ٥٠ سنة على الأقل، بينما يمكن لنا أن ننجز نزع السلاح خلال عقد واحد. وتبين أن الأمر في الواقع عكس ذلك تماما".

إنني أذكّر بكلمات القاضي لاخس لأنها، في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، تذكرنا بأنه منذ إنشاء المنظمة - وفي الواقع، منذ فجر الحقبة النووية - كان نزع السلاح من بين المسائل ذات الأولوية القصوى في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتمثل هذه الكلمات أيضا تخلفنا الكبير وراء التاريخ المستهدف الذي توقعناه آنذاك.

إن دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تمثل اللحظة المناسبة لإجراء تقييم للتقدم المحرز في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح خلال السنوات الخمسين الماضية. وقد تسلط مناقشتنا الضوء ليس فقط على ما تم إنجازه ولكن أيضا على البنود التي ما زالت مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح. وطوال عقود شغل القلق بشأن كيفية تجنب الصراع النووي بال الأمم. وليس من قبيل المصادفة أن أول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب قصف هيروشيما وناغازاكي بقنبلتين نوويتين، قد سعى إلى حظر الأسلحة النووية وضمان قصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية. وبالرغم من اهتمام الأمم المتحدة المتواصل، فإن تزايد حدة المواجهة في الحرب الباردة أزال أي احتمال لتحقيق نجاح هذه الجهود التي بذلت مبكرا.

وتغيرت الحالة تغيرا جذريا لدى خمود الحرب الباردة. فاختفاء عالم القطبين والتحولات التاريخية التي أعقبت انهياره أذنت ببدء مناخ دولي يؤدي حقا إلى تحقيق إنجاز هام في مجال نزع السلاح. وتم التوقيع على معاهدتين هامتين لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، تبعتهما معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة السماوات المفتوحة وبروتوكول لشبونه والعديد من الاتفاقات الأخرى، وجميعها أصبحت إنجازات سياسية ودبلوماسية كبرى. وهذه الاتفاقات، بما لها من أهمية كبيرة، من الواضح أنها مجرد خطوات أولى في الاتجاه الصحيح - أي تقليل أسوأ حالات الإفراط في سباق التسلح بين الشرق والغرب. ومع أن بعض هذه الخطوات ليس فعالا تماما حتى الآن، فإنها أسهمت في بناء عالم أكثر استقرارا وأمنا للعيش فيه. ومع ذلك، فإن خطر الصراع النووي العالمي قد استبدل بتحديات جديدة للسلم والأمن. فالفكرة التقليدية عن الاستقرار المستند إلى إقامة توازن بين فريقين متعاديين، قد طرأ عليها تعديل أساسي. فالأمن الدولي أصبح بدوره متعدد الأبعاد.

وإزاء هذه الخلفية، ما زالت بولندا تتحرك في سياستها الخارجية انطلاقا من رغبة قوية في المساعدة على بناء أوروبا قوية، أوروبا خالية من الانقسامات والصراعات، وتضمن الرفاه والأمن للجميع - أوروبا تمتلك استعدادا أفضل لمواجهة التحديات الجديدة. وهذه السياسة تترجم إلى جهود لا تكل لدمج بولندا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، اعترافا بدور هاتين الهيئتين بوصفهما ضامنتين للأمن والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية للقارة.

والتحديات الجديدة، التي تتخذ شكل صراعات إثنية أو دينية داخل الدول، تميل في غالب الأحيان لأن تتخذ طابع العنف الذي لا حدود له والقسوة الشديدة. وكما نعرف تمام المعرفة، فإن الضحايا الرئيسيين للعنف في هذه الأيام هم غالبا من المدنيين غير المتحاربين - أي الشباب والشيوخ والعجزة. وهذه التحديات الجديدة لا تشي أبدا بأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح أصبحا دون أهمية أو أنه لم يَعُد لهما القيام بدور صحيح في منع الصراعات، وتقليل خطر الحرب، وتعزيز الثقة وتعضيد الأمن الدولي.

فالمهمات التي تنتظر نزع السلاح ما زالت كبيرة. ولا يزال التقليل من القدرة الفتاكة للترسانات النووية واجبا. ولذا، بالرغم من السجل الباهر لإنجازات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فإن الجهود الحثيثة، سواء على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، ما فتئت ضرورية لتحسين البيئة الأمنية العالمية. ويجب ألا نفوت الفرصة التي هيأتها نهاية الحرب الباردة. لقد حان الوقت الآن لاستكشاف المسائل على نحو جدي، تلك المسائل التي كانت تعتبر عصيَّة على الحل. وفي نظرنا توفر الأمم المتحدة أفضل إطار للإسراع بإجراء نقاش بناء يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا المضمار، بدأ المجتمع الدولي بداية ميمونة جدا في أيار/مايو الماضي. فقرارات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المتعلقة بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، وتعزيز عملية استعراضها في المستقبل وإرساء مجموعة من المبادئ والأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح ذات أهمية تاريخية. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميتها. فقد جاءت اعترافا بليغا بأنه بعد عقود من التعزيزات العسكرية، فإن سيناريو يوم الدينونة النووي بدأ يتلاشى من أذهاننا.

فالتصميم البعيد النظر على تمديد معاهدة عدم الانتشار قد عزز مبدأ عدم الانتشار بجعله قانونا ملزما للسلوك الدولي. وبذلك اتخذت خطوة هامة لإعادة المارد النووي إلى قمقمه. ويحدونا الأمل أن تلي هذه الخطوة عما قريب خطوات إضافية. وإن جدول الأعمال التي لم تنجز في المجال النووي يبلغ من الطول حدا لا يبعث على رضى المجتمع الدولي عنه.

إن العمل الأكثر إلحاحا الذي لم يبت فيه بعد في هذا الصدد هو بطبيعة الحال الانتهاء من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وتذكر اللجنة أن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار اتفقت في أيار/مايو الماضي، في جملة أمور أخرى، على أن تكون سنة ١٩٩٦ الموعد المستهدف للانتهاء من المفاوضات الجارية بشأن تلك المعاهدة، وأنه ريثما تدخل حيز النفاذ ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس.

ومما يؤسف له أن هذا الضبط لم تدلل عليه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويزيد صدى التجارب النووية من عجالة التوصل إلى اتفاق لحظر التجارب. ويأمل بلدي ألا تؤدي تجارب التفجيرات إلى إبطاء وتيرة العملية التفاوضية. وإذا كان هناك من شيء، فإن هذه التفجيرات يجب أن تعزز تصميم المجتمع الدولي على ألا يدخر وقتا أو جهدا في الإسراع بالمفاوضات بشأن المعاهدة، وعلى الانتهاء منها في الموعد المستهدف.

وترحب بولندا بالتقدم الذي تمكن مؤتمر نزع السلاح من إحرازه في هذه المفاوضات حتى الآن، وخاصة في عام ١٩٩٥. وقد انعكس مدى وأهمية هذا التقدم في التقرير السنوي المرفوع من مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة. والنص المتداول لمشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب المرفق بالتقرير لا يدع مجالا للشك في أن "اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية"، التي تشرَّف ممثل بولندا، السفير دمبنيسكي، بترؤسها هذا العام، تواتيها فرصة طيبة لإنجاز الولاية المكلفة بها في الوقت المحدد. وهناك عدد من العوامل التي يبدو، بصفة خاصة، أنها تدعم هذا الاعتقاد.

إن بولندا، إلى جانب العديد من الأعضاء الآخرين في مؤتمر نزع السلاح، ترحب بحرارة بإعلان رئيس الجمهورية الفرنسية أن فرنسا ستوقع على المعاهدة دون أية شروط في خريف عام ١٩٩٦. العامل الثاني هو الأثر المضاعف للالتزامات الرسمية التي قطعتها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة - وعلى حد فهمنا - الاتحاد الروسي أيضا، بالسعي إلى إبرام معاهدة حقيقية لحظر التجارب إلى مستوى "قوة التفجير الصفرية". وحقيقة أن هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اختارت الالتزام:

"بألا تجري أية تفجيرات لتجريب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى"،

هي بمثابة طفرة كبرى في الجهود الرامية إلى التوصل في المستقبل القريب إلى اتفاق شامل وقابل للتحقق دوليا لحظر التجارب.

وعلى غرار العديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، فإن بولندا على اقتناع بأن مثل هذا الالتزام الذي تؤيده خمس من الدول الحائزة للأسلحة النووية من شأنه أن يوفر الدفعة الحاسمة للجهود الرامية إلى إنهاء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في الوقت المناسب.

ومما يشجعنا كثيرا وجود توافق متزايد في الآراء في مجالات أساسية أخرى من المفاوضات، وعلى الأخص في مجال التحقق. يتبلور تلاق هام في وجهات النظر حول هيكل نظام الرصد الدولي المقبل، وكذلك حول الإجراءات التي تنظم عملية التفتيش الموقعي. ولا يقل عن ذلك أهمية درجة المرونة التي أبداها المفاوضون في معالجة قضايا مثل التقاسم المنصف للتكاليف المترتبة على تنفيذ المعاهدة المقبلة. والاتجاه إلى اعتماد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة بعد تعديله على النحو الملائم باعتباره المبدأ الأساسي لتمويل معاهدة الحظر الشامل للتجارب، يمكن أن يؤدي إلى حل مقبول.

وإذ تدخل مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب مرحلتها النهائية، يصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن الانتهاء من وضع مشروع المعاهدة في الموعد المستهدف قد لا يكون مسألة تلقائية دون أن تتحلى جميع الوفود على مائدة التفاوض بالإرادة السياسية الدائمة والمرونة والإحساس بالاستعجال. وبولندا، من مركز الرئاسة، لن تدخر أي جهد لضمان استغلال الوقت القصير المتاح بين تشرين الثاني/نوفمبر المقبل وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قدر المستطاع، لصالح المفاوضات. ونعتقد أن المعاهدة ينبغي أن تكون معدة لكي تقرها الجمعية العامة في الجلسات المستأنفة لدورتها الخمسين، وأن تُفتح للتوقيع في موعد لا يتجاوز خريف عام ١٩٩٦. ونلاحظ مع الاهتمام الدعوة الموجهة من اليابان بأن يعقد احتفال التوقيع في ذلك البلد.

وكما نعرف جميعا فإن مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب حظيت بالأولوية القصوى في اهتمامات مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ لا لشيء إلا لعدم وجود خيار آخر. فمن المؤسف أنه بسبب خلاف حول نقطة إجرائية، لم تحظ أية مسألة أخرى من المسائل الموضوعية والملحة المعروضة على مؤتمر نزع السلاح بالاهتمام اللازم هذا العام. وهذا ينطبق على مسألة التطلعات المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى الحصول على ضمانات أمنية مرضية. وفي هذا الصدد، فإن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، وكذلك الإعلانات الفردية الصادرة عن أعضائه الخمسة الدائمين، يمكن أن تضيف زخما جديدا لمناقشة مثمرة تجرى بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية.

ونرى من المؤسف أيضا أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من معالجة مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو الأغراض العسكرية الأخرى، على الرغم من أنه سبق الاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على إنشاء لجنة مخصصة مناسبة وعلى ولاية هذه اللجنة. ونرى أن من الحتمي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح بكل السرعة الواجبة في دراسة جميع جوانب "الوقف" - تماشيا مع الولاية المتفق عليها، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ففي رأينا أن المصالح الطاغية المتوقعة من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي لم تعد تتحمل أي مزيد من التأخير.

وحكومة بولندا تعتبر أن من دواعي الارتياح أن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تتواكب مع النجاح الملحوظ الذي تحقق في الجهود المبذولة لحظر أسلحة الدمار الشامل. وأحد الإنجازات الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح - وهو اتفاقية الأسلحة الكيميائية - يقف شاهدا على هذا النجاح. هذه الاتفاقية التي وقّع عليها ما يقرب من ١٦٠ دولة منذ فُتحت للتوقيع عليها في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، كان من المفروض أن تدخل حيز النفاذ في مطلع هذا العام. ومع ذلك فمن الواضح أن بطء معدل التصديق عليها يعوق من تطبيقها عمليا. وبولندا التي اشتركت بنشاط في التفاوض على تلك الاتفاقية، كانت من بين الدول الأولى الموقعة عليها. وفي شهر تموز/يوليه الماضي صدقت بولندا على الاتفاقية وبعد ذلك بقليل أودعت صك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وهكذا أصبحت الدولة

الخامسة والثلاثين من الدول الموقعة التي قامت بذلك. وفي الوقت الحالي تتخذ خطوات لإعداد تدابير التنفيذ الوطنية لضمان الامتثال الصارم لأحكام الاتفاقية.

ويسعدنا أن نرى من بين الدول التي صدقت بالفعل على الاتفاقية دولا لديها صناعات كيميائية هامة وبالغة التطور. وهذه الحقيقة، على ما يبدو، تدحض المزاعم التي تدعي أن أحكام الاتفاقية، وبخاصة نظام التحقق، تعوق الأنشطة المشروع المضطلع بها في المرافق المدنية. وبالتالي نحث الدول التي لم توقع بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير، وأن تبدأ عملية التصديق عليها في موعد مبكر. ذلك أن الإسراع بالتصديق على الاتفاقية من شأنه أن يدخلها حيز النفاذ، وأن يدعم الجهود التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة التنفيذ الصارم لذلك الصك. وهذا النداء موجه في المقام الأول إلى الدول التي تملك مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية. ونحيط علما مع الارتياح بالتقدم الهام الذي أحرزته اللجنة التحضيرية في اضطلاعها بمهامها الصعبة، على نحو ما نوه به أمينها التنفيذي، السيد كنيون. ومع ذلك، لا يمكننا أن نخفي قلقنا من وجود محاولات لإعادة تفسير بعض الأحكام الرئيسية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ومثل هذه المحاولات تتناقض بوضوح مع الوكالة الموكولة إلى اللجنة بموجب قرار باريس.

كما تؤيد بولندا تأييدا راسخا الجهود المبذولة لتعزيز اتفاقية عام ١٩٧٠ لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، عن طريق استكمالها ببروتوكول ملائم للتحقق. وقد رحبت حكومة بولندا بالمبادرة الخاصة بعقد مؤتمر خاص للدول الأطراف في الاتفاقية، للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز فعالية ذلك الصك. ونحن نؤيد قراراته بالكامل، بما فيها إنشاء فريق مخصص من الدول الأطراف، واثقين بأن ذلك الفريق سيتمكن، بحلول المؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية في عام ١٩٩٦، من تحقيق انطلاقة هامة في جهوده.

ونعتقد أنه إذا وضع بروتوكول للتحقق يكون ملزما قانونيا، ويرتكز على التزام الدول الأطراف بتقديم الاعلانات الالزامية وبقبول التفتيشات الموقعية الفعالة، أنشأ نظاما مقبولا لجميع الدول الأطراف. وريثما يتم التوصل الى اتفاق في هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي على أساس غير تمييزي ومنصف للنهوض بالتطبيقات السلمية للتكنولوجيا الحيوية ولمنع انتشار الأسلحة البيولوجية.

وكما قال وزير الشؤون الخارجية لبولندا، الاستاذ بارتوزيفسكي في البيان الذي أدلى به خلال المناقشة العامة في جلسة عامة للجمعية العامة، تعتقد حكومة بولندا أن التقدم الباهر في نزع السلاح في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن توازيه دراسة جادة لجميع جوانب الأسلحة التقليدية. ولا نبالغ عندما نقول أن الأسلحة التقليدية التي استخدمت في الصراعات الإقليمية التي لا تحصى منذ بداية العصر النووي راح ضحيتها عدد أكبر بكثير من عدد ضحايا الأسلحة النووية. ولذلك ينبغي تناول هذه الأسلحة بطريقة جدية بالاضافة الى الاهتمام الذي يجري تكريسه لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبالطبع، تؤيد بولندا تأييدا راسخا سجل الأمم المتحدة باعتباره احدى الأدوات الهامة لزيادة الشفافية والثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، تقدم بولندا بشكل منتظم تقارير سنوية لهذا السجل بالشكل الموحد المطلوب. ونحن نعتقد، كما تعتقد دول أخرى كثيرة، أنه ينبغي توسيع نطاق السجل ليشمل المقتنيات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني.

ويشعر بلدي بالارتياح أن أحد جوانب الأسلحة التقليدية، وان كان مجزأ، وبالأخص الألغام البرية المضادة للأفراد، يحظى حاليا باهتمام متزايد من جانب المجتمع الدولي. وحقيقة أن زرع هذه الألغام البرية على قدر كبير من السهولة، في حين أن من الصعوبة البالغة اكتشافها ومن الخطورة الكبيرة إزالتها، تمثل دون شك أحد الأسباب الجذرية لأزمة الألغام البرية العالمية التي شجبت أحيانا كثيرة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ووفقا للتقديرات التي يستشهد بها أحيانا كثيرة والتي ترد في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٤ (A/49/1)، لا يزال ما يزيد عن ١١٠ ملايين لغم بري مدفون في أراضي أكثر من ٦٠ بلدا في أرجاء العالم. ومن المحتمل أن كل هذه الألغام لا تزال في حالة جيدة، بعد انتهاء الأعمال القتالية ورحيل القوات المتحاربة بوقت طويل. إن أزمة الألغام البرية أزمة

انسانية عالمية تتدهور على نحو مثير. ففي كل عام يزرع ما يتراوح بين مليونين و ٥ ملايين من الألغام الجديدة، في حين أنه لم يكن بالامكان إلا إزالة ٠٠٠ ١٠٠ لغم في العام المنصرم.

وفي بولندا أيضا نحاول التصدي لتركة الكميات الضخمة من الألغام البرية وقذائف المدفعية التي تعود الى الحرب العالمية الثانية، والتي ظلت طوال السنوات الخمسين الماضية تودي بحياة الكثيرين وتشوه الكثير من الأشخاص، ومعظمهم من المدنيين غير المرتابين، وعادة ما يكونو أطفالا يلعبون.

ومن الواضح لنا أنه لا مفر من قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر. فمن الضروري معالجة مشكلة الألغام البرية من أجل منعها - على الأقل - من أن تصبح أشد خطورة. واستجابة الى قراري الجمعية العامة ٧٥/٤٨ كاف لعام ١٩٩٣ و ٧٥/٤٩ دال لعام ١٩٩٤، أعلنت حكومة بولندا وقفا اختياريا على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد غير المجهزة بأجهزة التدمير الذاتي أو الابطال الذاتي. كما تعهدت بتقديم اسهام هام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي لتقديم المساعدة في إزالة الألغام.

وفي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي اختتم مؤخرا في فيينا، أبدت بولندا تأييدها الراسخ للجهود الرامية الى تعزيز الاتفاقية، وخاصة بروتوكولها الثاني بشأن الألغام البرية. ونحن نأسف لعدم احراز التقدم في هذا المجال بالقدر الذي لعل المجتمع الدولي كان يتوقعه. واننا على ثقة من أن الاهتمام الذي أولي في المؤتمر للبروتوكول الخاص بالألغام البرية، وخاصة تطبيقه على الصراعات غير الدولية، لن يذهب سدى وسيؤدي الى ابرام الاتفاق اللازم في وقت قريب. وتشعر بولندا بالارتياح إزاء التقدم الذي أمكن انجازه في فيينا فيما يتعلق بالبروتوكول الرابع بشأن أسلحة الليزر التي تسبب العمى.

وفي رأي وفدي المدروس أن التدابير التي تم السعي اليها في فيينا سيكون احتمال تحقيقها أكبر حينما تحصل الاتفاقية على التأييد العالمي. ولذلك نرى أن من الضروري أن تحث الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تتقيد بالاتفاقية وببروتوكولاتها، وخاصة البروتوكول الثاني بشأن الألغام البرية، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وتعترف بولندا بالحاجة الى تعزيز فعالية آليات نزع السلاح المتاحة للأمم المتحدة. ففي الوقت الذي تعلق فيه أهمية كبيرة على أدائها العملي والمثمر والفعال من حيث التكلفة، قد يكون من المستصوب أن نتجاوز الهدف الفوري والضروري المتمثل في ترشيد عمل هذه اللجنة وإصلاح جدول أعمالها.

وينبغي السعي الى اتخاذ تدابير فعالة لتمكين هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من الاضطلاع بدور ملموس بحق بوصفها جهازا تعالج فيه المشاكل الهامة المتصلة بالأمن الدولي معالجة مثمرة ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين. وترى بولندا أيضا أن من المؤسف أن يبقى العمل الفعال لمؤتمر نزع السلاح - الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح - في عام ١٩٩٤ مشلولا فعليا في مجالات غير مجال مفاوضات إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. فمؤتمر نزع السلاح، الذي يعود الى الأيام الماضية للحرب الباردة والعالم ذي القطبين من كتلتين متناحرتين، بحاجة اليوم الى أن يعبر بقدر أكبر من الكفاية عن الحقائق الواقعة العالمية بغية التصدي للتحديات الجديدة على عتبة القرن الجديد. وفي جملة أمور، ينبغي أن يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي الراهن. وفي هذا الصدد، ترحب بولندا مع الارتياح بالخطوة الأولى التي اتخذها مؤتمر نزع السلاح بتوسيع عضويته عن طريق منح هذه العضوية - من حيث المبدأ إن لم يكن في الواقع بعد - لثلاث وعشرين دولة. ونحن نأمل في أن يتبع ذلك قرار آخر قريبا يمنح تلك الدول مركز العضوية الكاملة القائمة فعلا في تلك الهيئة. وغني عن القول إننا ما برحنا نعتقد أنه لا ينبغي اقامة حواجز تعسفية لمنع دولة مهتمة بجهود نزع السلاح، وترغب في الاسهام فيها، من الحصول على العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وتدرك بولندا ما توليه بعض الدول من الاهتمام لامكانية أن تعقد في المستقبل دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وينبغي في رأينا أن ينظر في هذه المسألة في ضوء الجدول الزمني المثقل لأحداث نزع السلاح المقرر اجراؤها بالفعل في السنوات القليلة القادمة. ونحن بحاجة الى أن نراعي بشكل خاص عملية الاستعراض المكثفة المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي العملية التي ستستحوذ على اهتمام الدول الأطراف بدءا من عام ١٩٩٧.

علاوة على ذلك، نعتقد بأن الامكانية التي تنطوي عليها العملية الموجزة في الاعلان المعني بمبادئ أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين - وهي وثيقة اتفق عليها بالاجماع في مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها - ينبغي استكشافها بدقة في سياق مناقشة بشأن التعزيز الضروري لآلية لنزع السلاح تكون تابعة للأمم المتحدة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد على أن بولندا فخورة بدورها النشط فيما يتعلق بمسألتي السلم والأمن الدوليين. ونحن نسعى الى تقديم اسهامات مفيدة في ذينك المجالين عن طريق مشاركتنا المباشرة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن لا نزال ملتزمين بقوة بهذين الهدفين، ولن نتهرب من المسؤوليات الملقاة على عاتقنا في ذلك الصدد، لا اليوم ولا في الأيام المقبلة.

السيدة توموفا (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ، بالنيابة عن الوفد السلوفاكي، السيد اردينيشولون، ممثل منغوليا، على انتخابه رئيسا للجنة الأولى في هذا العام الاحتفالي - وهو مناسبة هامة جدا بالنسبة للأمم المتحدة - وأن أؤكد تأييد وفد بلدي له في اضطلاعه بالمهمة الموكولة اليه والتي تتصف بالمسؤولية.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة اليه. وتعتبر سلوفاكيا أن من أهم واجبات المجتمع العالمي الانخراط في بذل جهود مشتركة تتعلق بنزع السلاح، والعمليات السلمية، والاستقرار العالمي، والسلام الدولي.

ويمكننا أن نرى اليوم توفر امكانيات لنزع السلاح على الصعيد العالمي، كان يصعب التنبؤ بها قبل أعوام قليلة. والآن بما أن الحرب الباردة قد انتهت، يحل محل المواجهة بين الدول العظمى التعاون بينها بهدف إزالة أسلحة الدمار الشامل. ومناخ تحديد الأسلحة ونزع السلاح لم يكن أفضل منه اليوم.

إن الانجاز الرئيسي لجدول أعمال نزع السلاح في هذا العام كان بلا شك نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وتمديد معاهدة عدم الانتشار في ذلك المؤتمر الى أجل غير مسمى، وهو ما اتفق عليه دون تصويت، يعزز الاستقرار، والثقة والظروف المؤاتية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ومن المفترض أن يكون خطوة هامة في عملية التخطيط للأمن العالمي.

ونحن ندرك أن تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى شرط مسبق أساسي للتطور الايجابي والنجاح في مجال نزع السلاح النووي. وتزايد عدد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تأكيد على اهتمام الدول المشترك بتحقيق هدف إزالة أخطر أسلحة الدمار الشامل وعلى عزمها السياسي على ذلك والمعاهدة تساعد على تقليل التهديد النووي الذي يواجهه كل طرف من الأطراف فيها، وترسي الأساس للتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي تطور يبشر بالخير في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا أهداف معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يمكن أن يكون اسهاما هاما في الأمن الإقليمي والعالمي. ونقدر الاعلان الصادر عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومفاده أنها تنوي التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا، وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

ونعتقد بأن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار شرط مسبق هام لنزع السلاح النووي الكامل. وترحب سلوفاكيا بانضمام بيلاروس وكازاخستان وأوكرانيا وجنوب أفريقيا الى المعاهدة، باعتبار هذه الدول دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وبنبذها الطوعي للأسلحة النووية. ونناشد مرة أخرى العدد الضئيل من الدول

التي ما زالت خارج معاهدة عدم الانتشار أن تنضم اليها.

إن أحد جوانب أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو توفير الضمانات الأمنية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. والاعلانات الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية، الى جانب قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥)، تمثل خطوة هامة نحو هذا الهدف. ويحدونا الأمل في أن يعقب هذه الالتزامات صك قانوني دولي.

وتلاحظ سلوفاكيا مع الارتياح قيام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ بالتأكيد مجددا على نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتباره عنصرا أساسيا في المعاهدة يضطلع بدور لا يستعاض عنه في منع انتشار الأسلحة النووية، ويساعد على تعزيز الثقة المتبادلة. وتقوم سلوفاكيا بالوفاء الصارم بالتزاماتها وفقا لاتفاق الضمانات بكامله مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والمفتشون من الوكالة ليسوا بحاجة الى حصولهم على تأشيرة دخول الى سلوفاكيا، ولديهم امكانية الوصول بحرية الى أية منشأة نووية.

ونؤيد بالكامل جميع التدابير الرامية الى تعزيز نظام الضمانات بغرض كفالة قصر استعمال المواد النووية على الأغراض السلمية، وتجنب انتهاك الالتزامات من قبيل الانتهاكات التي حدثت في حالة العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا نزال نؤيد برنامج "٩٣ + ٢" التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعزيز وتحسين فعالية نظام الضمانات. وتعتقد سلوفاكيا بأن التدابير الرامية الى تعزيز نظام الضمانات ينبغي أن تكون مترابطة مع مراقبة التصدير وأنشطته بفعالية ووضوح على صعيد متعدد الأطراف بغرض منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

ويسرنا أن المفاوضات بشأن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب تحرز التقدم. وبما أن مشروع المعاهدة لا يزال المحور الرئيسي للمناقشات في دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٥، أعربت سلوفاكيا عن أسفها لقرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بإجراء مزيد من التفجيرات النووية التجريبية. ونحن نعتبر أن الوقف الاختياري للتجارب النووية عنصر هام في التحضيرات للمعاهدة. وبما أن سلوفاكيا تؤيد حظر المعاهدة لجميع التجارب النووية دون استثناء، نرحب خاصة بالقرار الحكيم الذي اتخذته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والقاضي بقبول مبدأ "الحظر الشامل للتجارب النووية بحيث تصبح قوتها التفجيرية صفرا". ونلاحظ مع الارتياح الالتزام الذي تعهدت به جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

والجانب الذي يتعذر فصله عن مسألة نزع السلاح النووي هو ابرام معاهدة لحظر انتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى - معاهدة وقف الانتاج. وتأسف سلوفاكيا أسفا عميقا لتقصير مؤتمر نزع السلاح في الوفاء بطلبات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ في هذا الصدد.

ويسرني أن أعلن أن جمهورية سلوفاكيا انضمت الآن الى أسرة البلدان التي صدقت على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل في أن يسهم هذا العمل في الجهود العالمية الرامية الى كفالة دخول الاتفاقية المبكر حيز النفاذ. ونقدر الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي اللجنة التي تقوم بوضع العناصر العملية للاتفاقية. ونحن لا نمتلك الخبرة فحسب، بل على استعداد أيضا للاسهام في العمل الفعال الذي تقوم به الأمانة، وفي تدريب المفتشين التابعين للمنظمة في المستقبل.

ونعتبر الاتفاقية، أولا وقبل كل شيء معاهدة لنزع السلاح. ونرحب بمبادرة اللجنة التحضيرية بإرسال وفد دولي يعرف باسم المجموعة الثلاثية، الى موسكو وواشنطن بغية الإسراع بعملية التصديق في هذين البلدين الهامين. ونحن مقتنعون تماما بأن رسالة المجتمع الدولي انعكست بطريقة إيجابية في العاصمتين. وتؤيد الجمهورية السلوفاكية تأييدا تاما النداء الذي وجهه الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، بإكمال عملية التصديق في المستقبل القريب حتى يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تبدأ

الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتخلص مما يورد من العناصر الكيميائية المستخدمة حربيا.

وتحتوي الاتفاقية على أكثر من هذه الأغراض. فهي ترمي أيضا الى التعاون والمساعدة في حالات استخدام أسلحة كيميائية أو التهديد باستخدامها. والحادث المأساوي الذي وقع مؤخرا في اليابان يثبت أن الإرهابيين قادرون على إساءة استخدام حتى وسائل وحشية مثل العناصر الكيميائية السامة. وفي هذا الشأن نتصور الاتفاقية كأداة يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في عدم انتشار عناصر خطيرة وأن تمنعها من أن تقع في الأيدي غير المقصودة. وفي هذا الصدد، أصدرت الجمهورية السلوفاكية التشريع الضروري لضمان أن تنفذ الاتفاقية نصا وروحا تنفيذا تاما. ونحن مستعدون لمناقشة تجربتنا في هذا المجال، وإشراك الآخرين فيها.

ونحن مقتنعون اقتناعا تاما بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستتمكن، في العام المقبل، من الترحيب بممثل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومن الاستماع الى تقرير منه بشأن النتائج الأولية لعمل المنظمة. وهذا قد يكون أفضل مثال على فعالية واقعية تنفيذ معاهدة دولية متعلقة بالتخلص من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، من المحتم أن يعزز نظام التحقق منها في المستقبل القريب بغية تعزيز أهمية الاتفاقية. ونأمل أن يتحقق هذا الهدف في المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل. ومنذ وضعت الاتفاقية، تشارك سلوفاكيا بشكل نشط في تنفيذ رقابة فعالة على عمليات نقل المواد والتكنولوجيات الاستراتيجية والحساسة. ونحن نعتبر هذه إحدى الطرق لتأكيد مبادئ أي سياسة أمنية عالمية. وهذه فرصة متاحة لنا للإسهام في تحديد الأسلحة وبالتالي إقناع شركائنا بشأن نهج سلوفاكيا النشط ورغبتها في الاشتراك في المسؤولية عن تعزيز الأمن والتعاون المتبادلين في إطار المجتمع الدولي.

وفي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أيدت الجمهورية السلوفاكية الحد من توفير الألغام البرية المضادة للأفراد في أقرب وقت ممكن، والتعزيز الكبير للبروتوكول الثاني، والزيادة الكبيرة في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، واعتماد البروتوكول الرابع.

ولقد كانت سلوفاكيا من بين البلدان الأولى التي استجابت لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع، والتي فرضت حظرا على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نقدر غاية التقدير تنظيم الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد تحت رعاية الأمين العام في فيينا في شهر تموز/يوليه الماضي. وقد أكد ذلك المحفل الحاجة الى اتخاذ نهج أكثر نشاطا للمشكلة المعقدة، مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد واستخدامها العشوائي، مما يلحق إصابات مروعة بالسكان المدنيين، بما في ذلك الأطفال الأبرياء.

والجمهورية السلوفاكية تقوم بدور نشط في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها، وتؤيد هذه العملية. ونحن نعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل في هذا المجال. ولذلك اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أننا لا نزال نؤمن بحقنا في ملء المقعد الذي أخلته تشيكوسلوفاكيا السابقة؛ إن سلوفاكيا وحدها هي التي لها الحق المشروع في شغل هذا المقعد. وللعضوية في مؤتمر نزع السلاح أهمية سياسية بالغة بالنسبة لنا. ونحن على اقتناع تام بأن ربط مسألة ملء الشاغر في المؤتمر بالمسألة الأوسع نطاقا، مسألة زيادة العضوية، ليس له ما يبرره. ومن ناحية أخرى نأمل أن يجري الوفاء بمتطلب زيادة عضوية المؤتمر دون تأخير - الى جانب حل مسألة سلوفاكيا المحددة، وذلك حتى يمكن تحقيق التمثيل الملائم في هذه الهيئة.

السيد خيين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشارك في التهانئ التي أعرب عنها للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. وأقدم تلك التهانئ أيضا الى سائر أعضاء المكتب. كما أؤكد أن وفد بيرو سيتعاون تعاونا تاما معكم.

لقد أيدت بيرو دائما، في سياستها الخارجية، رفض إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل، كما أصرت على هذا الرفض، ودعت الى خفض الأسلحة واستخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لذلك في أغراض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا

الطلب يقع في إطار مفهوم الأمن المجدد، وهو يرمي أيضا الى صون استقرار الحكومات المشكلة بطريقة مشروعة التي تواجه الآن تهديدات، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب، يمكن أن تصل الى ابعاد إقليمية وعالمية.

لقد كانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إحدى المناطق الأولى التي عززت هذه الجهود. ومنذ أنشأت معاهدة تلاتيلولكو أول منطقة مأهولة على الكوكب خالية من الأسلحة النووية، اتخذنا، نحن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مبادرات من شأنها أن تمكن هذه المنطقة من أن تصبح أحد أنشط مصادر جهود نزع السلاح الإقليمي.

وفي إطار جهودنا، ترى بيرو أن هناك ثلاثة عناصر يجب أن تراعى لتعزيز هذا النهج الاقليمي. أولا، كل جهد لنزع السلاح الإقليمي ينبغي أن تراعى فيه الظروف والسمات المحددة لكل منطقة. وثانيا، لهذا السبب، ينبغي أن يعترف أيضا بأن هناك مستويات إقليمية مختلفة للتقدم في مجال نزع السلاح، ابتداء من اعتماد تدابير لتعزيز الثقة والأمن الى إبرام اتفاقات فعالة تشمل جميع جوانب نزع السلاح والحد من الأسلحة. وثالثا، يجب أن تراعى السمات المحددة لكل حالة إقليمية وهذا يعني أنه، بينما من الصعب نقل خبرات نزع السلاح الى مناطق أخرى، هناك نقاط مرجعية هامة جدا لوضع توصيات واسعة المدى قد تستخدمها أيضا جميع المناطق المعنية بعملية نزع السلاح أو الملتزمة بها، ويمكن مواءمتها على نحو أشد فعالية للوفاء باحتياجاتها.

وبالمثل، يرى وفد بلدي أنه من الضروري أن يشير الى أن الأمن في منطقة أمريكا اللاتينية يرتبط ارتباطا وثيقا أيضا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم، الحادة الى خطط متكاملة من أجل الأمن الاقليمي تعنى بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والبيئية جنبا الى جنب مع المسائل العسكرية.

وضمن الإطار المفاهيمي الذي أتيت على وضعه فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو الآلية الأولى للرقابة الدولية على تجارة الأسلحة. ويعتقد وفد بلدي أن السجل يقدم إسهاما هاما في النهوض بالثقة وأنه يمثل الخطوة الأولى في العملية التفاوضية بشأن نزع السلاح أو تخفيض الأسلحة على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وترى بيرو أنه ينبغي تحسين فعالية السجل عن طريق إدخال المعلومات عن الوجود الفعلي للأسلحة وكذلك عن انتاجها والحصول عليها محليا، وأنه ينبغي كذلك إدخال فئات جديدة من الأسلحة. وقامت بيرو بتزويد السجل بالمعلومات المطلوبة.

وفي هذا الصدد، مما يصيبنا بالهلع استمرار الأنشطة السرية التي تعوق الرقابة على عمليات النقل الدولي للأسلحة وتحول مسار الموارد اللازمة للتنمية نحو الإنفاق العسكري وتخزين الأسلحة. ويذكر أن بيرو أوحت في هذا الصدد بأن مساعدة الهيئات غير الحكومية المتخصصة، ومراكز البحوث الجامعية ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية يمكن أن تنفع في تحديد ودراسة هذه الممارسات.

وهنا، نعتبر أيضا أشكال الإعانة المالية والمساعدة الاقتصادية من جانب الدولة، وهي الأشكال التي تشجع التخزين المقنع وتسمح لبعض الدول بتجنب المعايير الواردة في سجل الأسلحة التقليدية أشكالا تنطوي على مفارقة. ومما يؤسف له أن هذه المواقف تساعد وتشجع على إنتاج ونقل الأسلحة التقليدية وتشكل بذلك تهديدات خطيرة للأمن في الإطار الدولي الجديد من الناحية النوعية.

وتستدعي مسألة النقل الدولي للأسلحة المعالجة الشاملة من جانب منظمتنا كي يمكن دراسة جميع جوانبها والآثار المترتبة عليها. فبالإضافة الى أثر نقل الأسلحة على الأمن وعلى الاقتصاد، يترتب عليه أثر يزعزع الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالاتجار غير المشروع أو السري بالأسلحة هو أيضا سبب ونتيجة للإفراط في إنتاج الأسلحة ولعدم التحكم فيه. وينبغي أن نذكر بأن التقاعس إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة قد أدى الى تكثيفه بشكل لم يسبق له مثيل، مما ينطوي على الخطر على نحو خاص نظرا لاستمرار المشكلات التي يجب علينا أن نواجهها في عالم يحفل بالصراعات المحتملة. وبالتالي، ينبغي للدول المنتجة أن تشمل أو تنشئ أنظمة للرقابة أكثر فعالية على عمليات نقل الأسلحة المنتجة الى البلدان الأخرى وأن تقدم معلومات بشأنها الى السجل. وبالمثل، نجد من غير المعقول أن تكون الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمسؤولة عن صون السلم والأمن

الدوليين من كبار مصدري الأسلحة الى العالم الثالث، حيث نشب العدد الأكبر من الصراعات منذ إنشاء المنظمة.

وهذا العام استأنف المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الألغام البرية المضادة للأفراد عن طريق الوقف الاختياري لانتاجها وتصديرها بالإضافة الى الحد من الآثار العشوائية المترتبة على استخدامها. ونأسف للفشل الذي مني به الاجتماع الدولي الذي عقد مؤخرا في جنيف بشأن تعديل الاتفاقية المعنية ببعض الأسلحة التقليدية، والذي سيترك آثارا خطيرة. وفي الحالة المحددة لبلدي، فقد عانى الرجال والنساء والأطفال من هذا البلاء على أرضهم، حيث زرع الأفراد العسكريون الأجانب الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذا عمل غير مشروع يمثل انتهاكا للقانون الدولي.

وترى بيرو أن من الأساسي اعتماد التدابير الضرورية لإزالة هذه الأدوات، وفي هذه العملية فإنها تؤيد إنشاء صندوق طوعي لتمويل برامج المعلومات والتدريب بشأن نزع الألغام، وسنساهم في الصندوق بالتأكيد. وبالمثل، نرى أن من الضروري إنشاء أنظمة محسنة لمراقبة المنتجين والمصدرين للألغام البرية ولوضع معايير لتحديد مسؤوليات الدول وتطبيق الجزاءات بسبب الأضرار التي لحقت بالضحايا من غير المتحاربين وبالبيئة.

وفي إطار جهودنا الرامية الى الإسراع بعملية نزع السلاح الإقليمي والى نشر المعلومات عن أهداف نزع السلاح العام والكامل تؤدي مراكز الأمم المتحدة الإقليمية دورا هاما من الواجب أن يصان ويعزز. وبالرغم من المشكلات المالية التي تواجهها المراكز الإقليمية فإننا لا نرى أن من المناسب إغلاقها. ومع ذلك نسلم بالحاجة الملحة الى إيجاد مصادر تمويل بديلة لهذه المراكز. ولذا فإن بيرو طلبت تعاون البلدان الواقعة في نصف الكرة الغربي والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة الى أن نحدد من جديد أهداف المراكز الإقليمية وأن نكيفها مع تحديات اليوم في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعاون من أجل السلام والأمن.

وتعتمد أنشطة المراكز على المبادئ التوجيهية التي أرستها الدول وعلى الموارد التي تقدمها لها الدول. ويرى وفد بيرو أن المركز الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن يكون أداة فعالة لضمان النهوض بثقافة السلام في المنطقة، ولتسهيل إعادة توجيه الأموال من الإنفاق العسكري الراهن الى أنشطة التنمية الاجتماعية ولتطوير نهج جديد إزاء الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام. وأخيرا، يجب أن يصبح المركز الاقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أداة لتوليد الوعي فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن في المنطقة بما ينسجم مع فترة ما بعد الحرب الباردة.

وفي بداية هذه السنة قررت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تمدد المعاهدة الى أجل غير مسمي. وبالمثل، اعتمدنا مبادئ وأهدافا تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وأيدت بيرو هذا القرار لأنها تعتبر معاهدة عدم الانتشار الآلية المتاحة الوحيدة لمواصلة عملية نزع السلاح النووي ولتحقيق التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولذا نرفض استمرار إجراء التجارب النووية ونشجب استئناف هذه التجارب من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيواصل بلدي الاضطلاع بدور في الأنشطة المشتركة الرامية الى استنكار هذه الأنشطة، كما فعل في الموقف الذي اتخذته اللجنة الدائمة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ونرحب أيضا بالاجتماع التاريخي الذي عقدته مؤخرا الدول الأطراف في معاهدتي تلاتيلولكو وراروتونغا، ونرى أنهما تمثلان بداية تفاهم نشيط بين هاتين المجموعتين.

ولاحظت بيرو مع الارتياح الاعلان الذي أصدرته مؤخرا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والذي يعلن استعدادها للتوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا. وهذه التوقيعات وكذلك التصديق الفوري على البروتوكولات ستؤدي الى توطيد عملية نزع السلاح النووي وستسهل إنشاء منطقة في نصف الكرة الجنوبي خالية من الأسلحة النووية.

السيد الثقفي (المملكة العربية السعودية): في البداية يسرني أن أتقدم بتهنئتكم على انتخابكم رئيسا

للجنة الأولى في الدورة الخمسين للجمعية العامة، متمنيا لكم وللسادة أعضاء المكتب النجاح في إدارة أعمال هذه اللجنة، وأن نعمل جميعا لتحقيق الهدف الذي جئنا من أجله للمساهمة في خلق عالم جديد يخلو من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل نهديه لأبنائنا وللأجيال القادمة.

لقد كان موقف المملكة العربية السعودية مؤيدا منذ البداية لكافة الاتفاقيات والمعاهدات الهادفة الى نزع كافة أنواع الأسلحة التدميرية بما فيها النووية والكيميائية والبيولوجية وذلك انطلاقا من حرص المملكة الدائم على أن يعيش سكان العالم في أجواء لا تهددها أسلحة الفتك والدمار، وقد أولت حكومة بلادي اهتماما بالغا بالجهود المبذولة التي تهدف الى إزالة تلك الأسلحة من كافة مناطق العالم وبخاصة منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال مشاركتها في كافة أعمال لجان الجمعية العامة المتخصصة، وكذلك من خلال أعمال اللجنة الفنية المنبثقة عن الدورة ١٠١ لجامعة الدول العربية.

ويسرني في هذا الصدد أن أعبر عن ارتياح حكومة المملكة العربية السعودية لتبني قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧١/٤٩ بتوافق الآراء حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وأدعو بهذه المناسبة كافة الأطراف المعنية في المنطقة الى اتخاذ تدابير عملية لتحقيق هذا الهدف.

إن فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تعود الى عام ١٩٧٤، عندما تم طرحها على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ سنويا قرارات تدعو الى إنشاء هذه المنطقة. وقد تم تطوير هذا المفهوم في عام ١٩٩٠ الى الدعوة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتصدر الجمعية العامة قرارا سنويا يتم تبنيه بتوافق الآراء تدعو فيه الى إنشاء هذه المنطقة، وتطالب جميع دول المنطقة بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على دعوة الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مازالت بعض دول المنطقة ذات الامكانيات النووية تماطل في الإذعان للمطالب الدولية بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

لقد حرصت حكومة بلادي على المشاركة الإيجابية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، الذي عقد في نيسان/أبريل من العام الحالي هنا في نيويورك، وأكدت إيمانها الراسخ بضرورة زيادة فعالية المعاهدة، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، وجعلها ذات طابع عالمي. لذلك فإن حكومة المملكة العربية السعودية ترى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل، تمشيا مع قرار الأمم المتحدة ١ (د - ١) لعام ١٩٤٦. وبناء على ذلك فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين تناشد كافة الدول التي لم تنضم الى هذه المعاهدة بالإسراع في الانضمام إليها وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

لقد شاركت المملكة العربية السعودية بفعالية في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد مؤخرا في جنيف وأتم أعماله في فيينا لمراجعة اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وقد جرت أثناء هذا المؤتمر مناقشة البروتوكول المتعلق بالألغام البرية، وأسهمت المملكة العربية السعودية في الصندوق الذي خصصته الأمم المتحدة لنزع تلك الألغام من الدول المتضررة والتي يأتي في مقدمتها عدد من الدول الإسلامية التي عانت ويلات الحرب خلال الفترات السابقة. ويجسد هذا الدعم إيمان حكومة بلادي بأن هذه الألغام أصبحت تشكل خطرا كبيرا على سكان المناطق المجاورة لها والتي يذهب ضحيتها سنويا الآلاف من الأبرياء.

لقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية، وهي تشارك بفعالية في كافة الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة المؤقتة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وتعمل السلطات في المملكة العربية السعودية حاليا على تشكيل السلطة الوطنية للاتصال والتنسيق المباشر مع المنظمة.

إن نظام سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يمثل أحد تدابير بناء الثقة. إلا أنه لن يكون إجراء فعالا إلا بعد أن يطبق على كافة الأسلحة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها. ويجب أن يشمل أيضا الأسلحة التقليدية التي يتم تصنيعها وطنيا، وأن يطبق على نحو متوازن وغير انتقائي وأن يخدم المصالح الوطنية الأمنية لجميع الدول.

هذه هي الركائز الأساسية التي تعتمد عليها سياسة المملكة العربية السعودية تجاه كل ما يندرج تحت طائلة أسلحة الدمار الشامل. ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجنبنا والأجيال القادمة شرورها، وأن تنعم شعوب العالم بحياة آمنة مستقرة.

السيد باك جل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أود أولا، أن أهنئ السيد أردينيشولون على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة الهامة. وإنني لعلى اقتناع بأن قيادته القديرة ومهارته الدبلوماسية ستمكن اللجنة من أن تعالج بنجاح جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها.

طوال السنوات الخمسين الماضية علقت الأمم المتحدة أهمية ذات أولوية على المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن لكي ترضي رغبة البشرية في العيش في عالم سلمي جديد خال من الحرب. وشهد المجتمع الدولي بعض التقدم في مجال تنشيط المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ومعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف، مما يعكس الحالة الجديدة التي تطورت في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وبالرغم من هذا، فإن رغبات الشعوب المحبة للسلام، وبخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، لم تمثل بعد في سلسلة من المفاوضات المبكرة الهادفة الى تحقيق نزع السلاح، ولاسيما نزع السلاح النووي. ومؤتمرات نزع السلاح التي عقدت مؤخرا ركزت بالدرجة الأولى على تحديد الخفض الكمي للترسانات النووية. وعليه، فإن جهود نزع السلاح الجارية لا يمكن أن تعالج على النحو الكافي مسألة التحسينات النوعية للأسلحة النووية. ولايزال هناك مفهوم غامض بشأن الطريقة التي ينبغي اتباعها إزاء وجود الأسلحة النووية.

لقد تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتحريم الكامل للأسلحة النووية عند تمديد معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. غير أنه مازال يستحوذ على تفكيرها مفهوم الردع النووي الذي كان سائدا إبان حقبة الحرب الباردة والذي تستغله لتبرير حيازتها الدائمة للأسلحة النووية واستخدامها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزامها بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار كي تلبي رغبة البشرية في قيام عالم سلمي جديد خال من تهديد الحرب النووية.

وها قد انقضت ثلاثة أعوام على بدء العمل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وعندما بدأ تشغيل ذلك السجل توقعت الإنسانية أن يسهم إسهاما عظيما في بناء الثقة ونزع السلاح. ومع ذلك يثور شك متزايد حول ما إذا كان السجل قد حقق بالفعل إسهاما كبيرا في الحد من سباق التسلح وعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

وفي الآونة الأخيرة، شعرت البلدان الغربية بقلق عميق إزاء تحديد الأسلحة التقليدية، زاعمة أن تخزين الأسلحة التقليدية يمكن أن يشكل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار. ولم تكن نيتها الحقيقية سوى إبعاد أنظار العالم عن الأسلحة النووية. فمن الطبيعي أن يؤدي تصدير البلدان الغربية المستمر للأسلحة التقليدية، في نهاية المطاف، الى تكديس الأسلحة التقليدية في بلدان أخرى.

والبلدان الغربية تعمل الآن على زيادة حدة المنافسة فيما بين الدول الأعضاء على مشتريات الأسلحة، بعرضها في الأسواق أنواعا متطورة من الأسلحة من خلال سجل الأسلحة التقليدية. فهذا السجل يعطي الدول الأعضاء الانطباع بأنها إن لم تشتر هذا السلاح أو ذاك ستكون في خطر لأن أحد جيرانها قد اشتراه بالفعل، وهكذا يؤدي السجل دور الدعاية التي تحفز التنافس على شراء وبيع الأسلحة التقليدية.

وكل هذه الحقائق تبين بوضوح أن السجل لا يفيد إلا البلدان المصدرة للأسلحة لأنه يلبي مصالحها الخاصة. ونحن نتساءل بالتالي ما هي الحاجة الى وجود هذا السجل؟ لقد كنا نأمل ألا تقدم الأمم المتحدة على إنشاء أداة لا مغزى لها مثل سجل الأسلحة

التقليدية، وأن تفعل بدلا من ذلك، شيئا يفيد السلم والأمن الدوليين.

فحتى بعد انتهاء الحرب الباردة مازال المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ إزاء الأمن الدولي. وبغية ضمان السلم والأمن الدوليين، ينبغي احترام مبادئ المساواة والحيدة في العلاقات الدولية، ورغم وجود بلدان كبيرة وصغيرة تختلف مستويات التنمية فيها، فكلها تتساوى؛ ويجب أن تكون مسؤولية البلدان الكبيرة عن احترام مبادئ المساواة والحيدة في العلاقات الدولية أكبر من مسؤولية البلدان الأخرى. إلا أن بعض الدول الأعضاء لم تكف عن اللجوء الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وممارسة الضغط على الدول الأعضاء، وبالذات الدول الواقعة في مناطق النزاع، بغض النظر عن مبادئ المساواة والحيدة في العلاقات الدولية، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. وهذا هو السبب الجذري في استمرار الصراعات في شتى أرجاء العالم. ولوضع حد للصراعات وضمان الأمن الدولي على نحو ما ينشده المجتمع الدولي لابد من إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ووقف ممارسة التعسف والتدخل من جانب بعض البلدان.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لتقسيم شبه الجزيرة الكورية. وهذا التقسيم الذي طال أجله ٥٠ عاما فرض على الشعب الكوري بؤسا يعجز عنه الوصف؛ ولايزال انعدام الثقة والمواجهة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية مستمرين حتى يومنا هذا، في وقت يتحرك فيه العالم نحو الانفراج، وبسبب تقسيم شبه الجزيرة الكورية على أيدي قوات أجنبية، مازالت شبه الجزيرة تعيش حالة من التوتر المحموم، وهذا بدوره ترك أثرا سلبيا مباشرا على السلم والأمن الدوليين.

ومنذ الأيام الأولى للتقسيم بادر الزعيم المبجل والمحبوب كيم إيل سونغ بطرح عدد من الاقتراحات المعقولة من أجل استقلال البلد وإعادة توحيده سلميا، وكرس كل جهوده لهذا الغرض حتى آخر لحظة من حياته. وقد رفع القائد العطوف الرفيق كيم إيل سونغ لواء المبادئ الثلاثة: الاستقلال وإعادة التوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى، في أوائل السبعينات، الى جانب اقتراح، في عام ١٩٨٠، أي قبل خمسة عشر عاما، لإعادة التوحيد الوطني من خلال اتحاد كونفدرالي يقوم على مفهوم "أمة واحدة ودولة واحدة، ونظامان وحكومتان" على أساس المبادئ الثلاثة سالفة الذكر. وقام أيضا، في عام ١٩٩٣، بطرح برنامج النقاط العشر للوحدة الكبرى للأمة بأسرها، من أجل إعادة توحيد البلد، وبذلك وفر السبيل الواقعي والملموس المؤدي الى إعادة التوحيد.

وكانت اقتراحات إعادة التوحيد الوطني التي طرحها القائد العظيم الرفيق كيم إيل سونغ برنامجا معقولا وصريحا للغاية لإعادة التوحيد، لأنه يعبر تماما عن واقع الكوريتين الشمالية والجنوبية المتسم باختلاف الآراء والنظم السياسية، وكذلك عن رغبة الشعب الكوري في إعادة التوحيد الوطني على أساس مبدأ ألا يكون هناك غالب ولا مغلوب.

والدولة الموحدة التي تضم الأمة كلها، والتي ستنشأ، وفقا لاقتراح إعادة التوحيد، من خلال اتحاد كونفدرالي ستقوم بتشكيل حكومة كونفدرالية تشارك فيها على قدم المساواة حكومتان مستقلتان اقليميتان لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، في إطار دولة مستقلة وسلمية وغير منحازة ومحايدة، ولا تعتمد على أية دولة كبرى أخرى.

وأي رغبة في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب وتحسين العلاقات بين شطري كوريا في سبيل إعادة التوحيد الوطني لا يمكن تحقيقها إلا بالأفعال العملية وليس بالتشدق بالكلمات. ومادام قانون الأمن الوطني لكوريا الجنوبية، الذي يعرّف مواطن الشمال بأنه العدو، قائما، ومادام الحائط الأسمنتي، رمز الانقسام الوطني قائما أيضا، فلن يكون لسلطات كوريا الجنوبية أي أهلية أو مبرر أيا كان لأن تتكلم عن تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب وإعادة التوحيد الوطني. وعليه، لابد أولا من إزالة كل الحواجز القانونية والمادية التي تعوق الوحدة الوطنية والمصالحة وإعادة التوحيد، لصالح الحوار بين الشمال والجنوب.

أما المهمة الملحة، مهمة ضمان السلم والأمن على شبه الجزيرة الكورية والإسراع بإعادة التوحيد الوطني، فهي إرساء ترتيب جديد للسلام. والمسائل المتعلقة بوضع ترتيب للسلام تنقسم الى فئتين: الفئة الأولى هي المسائل التي سيجري حلها بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والفئة الأخرى هي المسائل

التي ستتم تسويتها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وقد اعتمدت كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الاتفاق المتعلق بالمصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل بين الشمال والجنوب، والذي يعد ترتيب السلام المكتوب بحكم الواقع بين الكوريتين. وما على الشمال والجنوب إلا وضع ترتيب السلام هذا موضع التنفيذ. إلا أنه لا يوجد حتى الآن أي ترتيب للسلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وبالتالي اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات لإنشاء ترتيب للسلام يحل محل آلية الهدنة الحالية. ذلك أن آلية الهدنة القائمة حاليا في شبه الجزيرة الكورية أصبحت مجرد اسم بعد أن اعتراها الشلل لفترة طويلة حتى لم تعد قادرة على الاشراف على مركز الهدنة الراهن، ناهيك عن ضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وعندما يتم التوصل إلى ترتيب سلم جديد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية، المسؤولة بصورة رئيسية عن السلم في شبه الجزيرة الكورية، سيتم وضع الآلية القانونية والمؤسسية لضمان السلم في شبه الجزيرة الكورية. وهذا بدوره سيساعد على تشغيل ترتيبات السلم الحالية بين الشمال والجنوب، وسيقلل بدرجة كبيرة من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية، ويسهم في تحقيق الاستقرار في منطقة شمال شرقي آسيا والمحيط الهادئ.

واليوم يجري حسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بصورة فعالة منذ اعتماد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لإطار العمل المتفق عليه في جنيف في شهر تشرين الأول/ أكتوبر الماضي واتخاذ كل منهما الخطوات العملية لتنفيذه. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه هذه اللجنة إلى المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، التي اطلق عليها الاسم الرمزي "فرخ النسر ٩٥"، والجارية حاليا في كوريا الجنوبية. وهذه المناورات نسخة طبق الأصل من مناورات "روح الفريق" المشتركة، التي اعطيت اسما جديدا فقط هو "فرخ النسر". إن هذه المناورات تتناقض بوضوح مع روح إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وتشكل تحديا خطيرا لاقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضع ترتيبات سلم جديدة.

وإذا ظلت الولايات المتحدة صادقة في نهجها بقدر صدقها خلال مناقشاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن المسألة النووية، فإن مسألة وضع ترتيبات سلم جديدة في شبه الجزيرة الكورية سيتم حسمها قطعا.

إن استمرار حالة الهدنة في كوريا لايزال يربط العلاقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة بالعداوة المستمرة. فالأمم المتحدة، المسؤولة أيضا عن المسألة الكورية، ينبغي أن تولي الاهتمام اللازم لوضع ترتيبات سلم جديدة والعمل بدأب على القيام بدورها في النهوض بوضع تلك الترتيبات موضع التنفيذ. هذه هي الطريقة المنطقية الوحيدة لنسيان علاقة الأمم المتحدة السيئة في الماضي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة ذات كرامة، ولتنفيذ القرار ٣٣٩٠ (د - ٣٠) الداعي إلى حل "قيادة الأمم المتحدة" والاستعاضة عن اتفاقية الهدنة العسكرية باتفاق سلم بشأن شبه الجزيرة الكورية.

إن حل "قيادة الأمم المتحدة" في جنوب كوريا، وهي قوات عسكرية للولايات المتحدة بالمعنى الصحيح للكلمة، يشكل مفتاح إنهاء العلاقة العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة وتحسينها. ومع ذلك، يزعم باستمرار أن حل "قيادة الأمم المتحدة" يخضع لسلطة مجلس الأمن. إن مجلس الأمن، بقراره ٨٤ (١٩٥٠) المتخذ في تموز/يوليه ١٩٥٠، والذي يزعم انه الأساس القانوني لـ "قيادة الأمم المتحدة"، لم يقرر إنشاء "قيادة" وإنما أوصى فقط بأن تقدم الدول الأعضاء المساعدة للقوات الموحدة بقيادة الولايات المتحدة. وهذا مثال جلي على الطريقة التي يساء فيها استخدام الأمم المتحدة ضد دولة صغيرة من جانب دولة كبيرة.

إننا نأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بنزع قبعة الأمم المتحدة عن القوات الأجنبية في جنوب كوريا وحل "قيادة الأمم المتحدة" وفقا للقرار ٣٣٩٠ باء (د - ٣٠) بغية تصحيح أخطاء الماضي واستعادة مصداقيتها المعرضة للخطر الآن.

وفي الختام، يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أمله في أن تحقق اللجنة نتائج مثمرة خلال المناقشة الحالية لجميع بنود جدول الأعمال، بما يتفق مع مطلب العصر الجديد ورغبات شعوب العالم المحبة للسلام.

السيد شيوانه (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد إردينيشولون على انتخابه لرئاسة هذه الهيئة. ونحن على ثقة من أننا سنحقق النتائج الناجحة تحت قيادته الحكيمة والقديرة. وتنسحب تهانينا أيضا على بقية أعضاء المكتب.

نجتمع هنا في لحظة فريدة وتاريخية للاحتفال بمنجزاتنا واستعراض أوجه القصور خلال العقود الخمسة الماضية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. فبعد نصف قرن من السعي المشترك إلى تحقيق السلم والأمن، يؤسفنا أن نجد أن كفة اخفاقاتنا ترجح على كفة ما حققناه من منجزات. ولكن يسرنا أيضا أن نسلم بالخطوات الرئيسية المتخذة بالفعل، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

وقبل خمسة شهور فحسب، وخلال مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، اعتمدنا قرارا توافقيا بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وقد وضعنا معلما على طريق نظام عدم الانتشار من خلال تأييدنا الكامل للمركز الدائم للمعاهدة. وإننا نعتقد أيضا أن معاهدة عدم الانتشار، بعد تمديدها إلى أجل غير مسمى، ستظل محركا لجهودنا من أجل كبح انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي.

إن استئناف تجارب الأسلحة النووية بعد تمديد معاهدة عدم الانتشار تطور يتناقض مع توقعات معظمنا. إننا نثني على الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لالتزام كل منها بقرارها بالوقف الاختياري. ونؤيد الدعوة الموجهة إلى بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحذو نفس الحذو بممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التجارب النووية.

لقد بدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وفقا للقرار ٧٠/٤٨، الذي كان لبلدي شرف المشاركة في تقديمه. ونحيي التدابير التي اتخذتها مؤخرا الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل الخيار الذي يكفل أن تكون القوة التفجيرية الفعلية للتجارب صفرا. وإن الارادة المعرب عنها بالتوقيع في عام ١٩٩٦ على معاهدة لحظر شامل للتجارب قابلة للتحقق منها بفعالية، يمكن في رأينا أن تتحقق الآن دون تحفظ.

إن أي نهج واقعي لنزع السلاح النووي يتطلب اتخاذ إجراء لوقف انتاج المزيد من الأسلحة النووية. لذلك فإننا نعتقد أنه ينبغي إعطاء مؤتمر نزع السلاح الولايات المحددة للتفاوض على معاهدة تحظر انتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم يشكل جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح النووي. فقبل ثلاثين سنة، في تموز/يوليه ١٩٦٤، اتخذ مؤتمـــر القمة الأول لمنظمة الوحدة الافريقية، الذي عقد في أديس أبابا، قرارا يعلن افريقيا منطقة لانووية. كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات التوافقية منذ عام ١٩٦٥ تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا.

وبعد سنوات من المفاوضات والعمل المضني، تمكن فريق الخبراء المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية من تقديم مشروع معاهدة نهائي للمرة الثانية. واعتمد رؤساء الدول والحكومات الافريقية النص النهائي لمعاهدة جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لقمة منظمة الوحدة الافريقية، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في أديس أبابا. ونحن بحاجة إلى المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وإن جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار النووي الدولي. ومن شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين أيضا. ولذلك ندعو بقية أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تنضم إلينا في اعتماد نص باليندابا لمعاهدة جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وبعد عقدين تقريبا من المفاوضات العسيرة، تمكنا من اتخاذ القرار ٣٩/٤٧ الذي أثنت فيه الجمعية العامة على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وباب التوقيع على الاتفاقية مفتوح منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. والجدير بالثناء أن ١٥٩ دولة وقعت بالفعل على الاتفاقية. ومع ذلك، فإن التصديق عليها طال انتظاره كثيرا. ونحن، من جهتنا، ماضون في العملية القانونية والادارية من أجل تمكين اثيوبيا من أن تصبح إحدى الدول الـ ٦٥ الأولى التي تصدق على الاتفاقية بغية كفالة إنفاذها.

والنقطة الأخرى التي تقلق وفد بلدي لاتزال الإفراط في انتاج الأسلحة التقليدية وتجميعها ونقلها بصورة غير مشروعة واستعمالها. ونؤيد الجهود التي تبذل من أجل تعزيز الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. ومن شأن الشفافية في الأسلحة والمشاركة العالمية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أن تسهما في نزع السلاح التقليدي بدرجة كبيرة.

وفي فئة الأسلحة التقليدية توجد الألغام البرية المضادة للأفراد، وهي الألغام التي تقتل أو تجرح ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ شخص سنويا. وعلى الرغم من الانجاز المتمثل في تطهير ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ لغم بري في السنة، أفادت التقارير بزرع ما بين مليونين و ٥ ملايين لغم بري خلال الفترة نفسها.

ونحن نقدر التدابير التي اتخذها عدد من البلدان للجم تصدير هذه الأسلحة الفتاكة، وفقا للقرارين ٧٥/٤٨ كاف و ٧٥/٤٩ دال. ونرحب أيضا بالنتيجة التي أسفر عنها الاجتماع الدولي المعني بتطهير الألغام، الذي عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥، وبالتعهدات التي التزم بها هناك. والمهمة الماثلة أمامنا مهمة ضخمة حسبما تدل عليه بوضوح الاحصاءات المتعلقة بتطهير الألغام. والصندوق الاستئماني للتبرعات يحتاج إذن إلى تعزيز بدرجة كبيرة. وهذه الجهود هي أساسا ردود فعل على المشاكل التي يتم مواجهتها. لذلك، تقوم حاجة ملحة إلى فرض حظر شامل على هذه الأسلحة الفتاكة التي يشيع استعمالها.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على أن نزع السلاح والأمن الدولي يحتاجان منا إلى انتباه أكبر، وإلى جهودنا والتزاماتنا المشتركة والمطلقة. ولقد احتفلنا خلال الأيام الثلاثة الماضية باليوبيل الذهبي لمنظمتنا. وسيكون بوسعنا أن نحتفل بالعيد المئوي للأمم المتحدة عن طريق سرد قصص نجاحها لو نفذت القرارات والاعلانات وبرامج العمل التي اعتمدناها في السنوات الـ ٥٠ الماضية تنفيذا كاملا. وإنني على اقتناع بهذا لأنني أؤمن بأن من جدّ وجد حتما.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد النيجيري أن يهنئ السيد أردينيشولون على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم اللمتحدة. ونحن على ثقة بأن مداولاتنا ستكون ناجحة في ظل توجيهه البارع. ونود أن نؤكد له ولأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على دعمنا لهم أثناء اضطلاعهم بالواجبات التي تحتمها مناصبهم الهامة. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن التقدير للسفير رودريغيز، ممثل اكوادور، على قيادته للجنة خلال الدورة التاسعة والأربعين.

قبل ما يزيد على خمسين عاما بقليل، شهدت البشرية لأول مرة القوة التدميرية للذرة، وعقدت العزم بعد ذلك مباشرة تقريبا على وضع حد لها. ولقد أنشأ القرار الأول للجمعية العامة المتخذ في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ لجنة أوكلت إليها، في جملة أمور، مهمة عاجلة تقضي بتقديم اقتراحات محددة لقيام الدول بإزالة الأسلحة الذرية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى من أسلحتها الوطنية. وبعد خمسين عاما تقريبا من اتخاذ ذلك القرار، اتخذ بالاجماع مقرر لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ولم يأخذ ذلك المقرر بعين الاعتبار ما إذا كانت الدول الأطراف تتقيد تقيدا تاما بأحكام المعاهدة، ولم يضع خطة معينة لنزع السلاح النووي. وفي الواقع، وضعت صحة ذلك المقرر على المحك بفعل التجارب النووية التي أجريت بعد التمديد الأخير لمعاهدة عدم الانتشار بوقت قصير.

واتخذ مقرران آخران في مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وعنيت "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" و "تعزيز عملية استعراض المعاهدة". ويمكن ربط هذين المقررين بتدابير للتقليل من الأضرار التي اتخذت متأخرة بعدما بات من المتعذر السيطرة على الوضع. وفعالية هذه التدابير متروكة للصدف بالكامل.

وبالنسبة إلى أغلبية أولئك الذين انضموا إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، لم يكن عدم الانتشار الهدف بل مجرد عملية ترمي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وإذا وجدت في عالمنا، بعد مرور ٢٥ عاما على معاهدة عدم الانتشار، أسلحة نووية أكثر من الأسلحة النووية التي كانت موجودة عند توقيع المعاهدة، فليبطل الكلام بأن مقرر جعل المعاهدة معاهدة دائمة كان مقررا بتوافق الآراء. فهو لم يكن بتوافق الآراء. والمقرر بالإبقاء إلى الأبد على الأسلحة النووية في أيدي قلة من الدول يقلل بعض الشيء مما أنجزته الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن.

وتحيط نيجيريا علما بالالتزام بالتوصل إلى حظر شامل للتجارب النووية بحيث تصبح قوتها التفجيرية صفرا، وذلك بحلول نهاية عام ١٩٩٦. ومع ذلك، نعتقد بأن مدة الحظر ينبغي أن تكون غير محدودة بغية كفالة نزع السلاح النووي. ويتمثل التدبيران الاضافيان اللذان تأخر اتخاذهما لنزع السلاح النووي في وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، وكفالة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإبرام صك ملزم قانونا. وكلا هذين التدبيرين مدرج فعلا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونود أن ندعو جميع الدول إلى بذل جهود واعية لكفالة تحقيق التقدم في هذين البندين من جدول الأعمال خلال دورة عام ١٩٩٦ لذلك المحفل. وهذان التدبيران ينبغي بكل إخلاص اتخاذهما في هذا القرن.

إن الجمعية العامة ستطالب في هذه الدورة بالموافقة على معاهدة بيليندابا التي تهدف إلى جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، عملا بالهدف الاقليمي المتمثل في السلام والأمن والتنمية، وبالهدف العالمي المتمثل في انشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وإبرام المعاهدة، بالنسبة لنيجيريا، هو تحقيق هدف طويل العهد ورئيسي في السياسة الخارجية. ولقد أظهرنا في وقت مبكر جدا من إنشاء دولتنا التزامنا بافريقيا الخالية من الأسلحة النووية عندما عارضنا في عام ١٩٦١ بشجاعة إجراء التجارب على الأسلحة النووية في القارة، وقمنا بتعديل علاقاتنا الدبلوماسية وفقا لذلك.

ومنذ ذلك الوقت واصلنا العمل مع الآخرين في الأمم المتحدة لإزالة جميع العقبات أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. واليوم، من دواعي فخرنا أن نكون في مقدمة مقدمي تلك المبادرة، التي أدت إلى هذا الإنجاز التاريخي الآن. ونحن نتطلع إلى التصديق السريع على معاهدة باليندابا خلال العام المقبل. ونيجيريا على ثقة بأن عدد التصديقات الضروري لنفاذها سيتحقق في وقت قياسي. وننتهز هذه الفرصة لندعو جميع الدول النووية لإبداء احترامها لوضع أفريقيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك بالتوقيع على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدة.

ويود وفد بلدي أن يشكر السيد إيان كينيون، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على المعلومات الواردة في بيانه أمام اللجنة الأولى في هذه الدورة الخمسين. وإن ضرورة اتخاذ جميع الدول الأعضاء الإجراء السريع لضمان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في وقت مبكر ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد، وكذلك الحال بالنسبة لضرورة احترام جميع الدول الأطراف لجميع أحكام الاتفاقية، وبخاصة المادة الحادية عشرة، التي يشكل تنفيذها أفضل ضمان لعملها السلس وغير التمييزي على نطاق عالمي.

ونيجيريا، شأنها شأن دول أخرى عديدة، تعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا مجرد معاهدة أمن وإنما أيضا وسيلة لتعزيز رفاه الدول الأطراف. وفي هذا الصدد نود أن ننوه بالنتيجة الإيجابية للحلقات الدراسية الإقليمية السابقة وأن نشكر الأمانة المؤقتة لتعاونها. وإننا نحثها على مواصلة الحلقات الدارسية مستقبلا في المنطقة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لضمان المحافظة على مبدأ الشفافية في عمل اللجنة التحضيرية وإيلاء الاهتمام الواجب للتمثيل الجغرافي العادل في سياسات التوظيف التي تنتهجها الأمانة.

ونيجيريا تود أن تدعم الجهود المستمرة لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عن طريق نظام تحقق مناسب لا يحرم البلدان النامية من الحصول على المعرفة والمعدات الفنية الحيوية اللازمة لإحداث التطوير في المجالات البيولوجية، والطبية والمجالات الأخرى ذات الصلة.

إن اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، حرمتا الأسلحة البيولوجية، والتكسينية، والكيميائية إلى الأبد. وعدم توفر التحقق بالنسبة لواحدة منهما أو تأخر نفاذ الأخرى يجب ألا يؤدي بأحد إلى اعتبار هاتين الاتفاقيتين مجرد تدبيرين لعدم الانتشار. إنهما تدبيران للحظر يفرضان التزامات متساوية على الجميع بألا يستحدثوا أبدا، أو يملكوا، أو يخزنوا أو يستخدموا تلك الأسلحة. والاتجاه لوضعهما في نفس الطائفة مع الأسلحة النووية ليس من شأنه سوى إدارة عقارب الساعة إلى الوراء، ومن شأنه أن يضر بالبشرية. والأحرى بنا أن نؤكد مجددا التزاماتنا بالحظر الشامل لتلك الأسلحة على النحو الذي قررته الاتفاقيتان، وأن نركز جهودنا على وضع صك مماثل بشأن أشد الأسلحة فتكا، الأسلحة النووية.

ونيجيريا ترى أن تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي ينبغي السعي إلى تحقيقهما على المستويين العالمي والإقليمي عن طريق نظم للتفاوض المتعددة الأطراف تولي تركيزا كبيرا لتدابير بناء الثقة. لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعات عديدة من المبادئ التوجيهية والتوصيات في هذا الصدد. وهذا يتضمن، في جملة أمور، المبادئ التوجيهية لعام ١٩٨٨ لأنماط مناسبة لتدابير بناء الثقة ومبادئ توجيهية وتوصيات بشأن نهج إقليمية لنزع السلاح في سياق الأمن العالمي. ولذلك لا يمكن لوفد بلدي أن يؤيد أي اقتراح لوضع مدونة سلوك تتعلق بنقل الأسلحة، لا يكون من شأنها سوى وضع مجموعات إضافية من المشروطيات على مشتريات الأسلحة.

وفي الختام، تود نيجيريا أن ترى اللجنة الأولى في هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية العامة وقد دفعتها الرغبة في التعاون على إيجاد حلول حقيقية دائمة لتلك المشاكل التي لا تزال تواجهنا في مجال نزع السلاح في الجزء المتبقي من هذا القرن العشرين، حتى نسلم للجيل المقبل في القرن الحادي والعشرين عالما خاليا فعلا من أسلحة الدمار الشامل هذه.

السيد غارسيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء بأن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تهاني وفد بلدي للرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونود أيضا أن نهنئ سائر أعضاء مكتب اللجنة، ونحن واثقون بأن عمل اللجنة سيسفر عن نتائج إيجابية تحت توجيههم.

لقد أيدت فنزويلا دائما جهود المجتمع الدولي لتحقيق حظر شامل للتجارب النووية. وفي الاجتماع المعقود مؤخرا في كويتو، أعرب رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور وللعمل المنسق لوضع السياسات - مجموعة ريو - عن قلقهم البالغ واستنكارهم لاستئناف بعض الدول النووية للتجارب النووية. وبالتالي فإننا نؤكد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه نهاية ١٩٩٦.

وقد سرنا الاستماع إلى البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد وارين كريستوفر، بأن بلده مستعد لإبرام معاهدة في العام المقبل تحظر جميع التجارب النووية. ونحن نؤيد تأييدا تاما ذلك الموقف، ونأمل أن تكون جميع الدول النووية الأخرى مستعدة لأن تحذو نفس الحذو. وريثما يتحقق ذلك الهدف، فإن جميع الدول، بخاصة تلك المعترف بها رسميا باعتبارها دولا نووية، عليها التزام بمراعاة وقف اختياري للتجارب النووية.

وأود أيضا أن أؤكد أن هناك الآن أكثر من ١٥٧ دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا يدل على إرادة المجتمع الدولي في تجنب استخدام تلك الأسلحة القادرة على القضاء على الجنس البشري من على وجه الأرض، وفي وضع حد نهائي لتلك الأسلحة.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. فمعاهدة تلاتيلولكو، التي انضمت إليها ووقعت عليها أكثر من ٣٠ دولة من دول المنطقة، هي بمثابة ضمان ومثال على توفر الإرادة السياسية لحظر استخدام الطاقة النووية في الأغراض غير السلمية. وفنزويلا تؤيد جميع مبادرات وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم وتأمل أن يصبح هذا حقيقة واقعة في المستقبل القريب.

وهناك مسألة أخرى بالغة الأهميـــة هي مسألة تأكيدات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها ضدها. وقد لاحظنا التغيرات الإيجابية التي حدثت على الساحة الدولية، ونثق بأن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يبدأ مفاوضات محددة للتوصل إلى معاهدة دولية تتضمن بوضوح تلك التأكيدات دون تأخير.

وفنزويلا من بين الدول الموقعة على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. والخطوات التشريعية الوطنية المتخذة للتصديق عليها وصلت إلى مرحلة متقدمة ونأمل أن نودع صك التصديق لدى الأمم المتحدة في الوقت المناسب.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا راسخا أيضا تعزيز اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ونأمل أن تقوم اللجنة المخصصة التي أنشأها المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية بالوفاء بصورة فعالة بالمهام الموكولة إليها وذلك لضمان الانتهاء من المفاوضات المتعلقة ببروتوكول للتحقق يعزز تلك الاتفاقية.

وبالاضافة إلى ذلك، نرحب بالتقدم المحرز أثناء الجزء الأول من المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨١ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، مع اعتماد البروتوكول الرابع الجديد بشأن أسلحة اللازر المسببة للعمى. غير أننا نأسف عميق الأسف، لأن المؤتمر لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق حول تعزيز البروتوكول الثاني تعزيزا حقيقيا وفعالا، بشأن حظر أو تقييد استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. ويأمل وفد بلدي أن يتحقق ذلك في اجتماع مستأنف للمؤتمر الاستعراضي.

وبالنسبة للأسلحة التقليدية، يلاحظ وفد بلدي بقلق تزايد الاتجار بهذه الأسلحة، التي تشكل عنصرا مزعزعا للاستقرار وتترتب عليها آثار خطيرة في المناطق التي تعاني من التوتر، فتزيد من انعدام الأمن وتعرض عملية السلام للخطر. وفي مواجهة هذه الحالة، فإننا على ثقة بأن مؤتمر نزع الســـلاح سيواصـــل معالجة مسألة الشفافية في مجال التسلح لبلوغ نتائج ناجعة ومرضية تسهم في السلم والأمن الدوليين.

وإننا نعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة ونعتقد أنه يجب بذل جهود أكبر لايجاد طرق من شأنها السيطرة على الحالة، دون تحيز بالنسبة للحقوق المشروعة للدول في الدفاع عن نفسها وأمنها في إطار تزايد الشفافية من خلال سجل فعال للأسلحة التقليدية.

ولقد أعربنا عاما بعد عام، وفي هذه اللجنة وغيرها من محافل نزع السلاح، عن ارادتنا السياسية لتحقيق هدف نزع السلاح العام والشامل. ومع ذلك، فإن هذا الهدف لم يتحقق بعد، وإننا نتحمل المسؤولية عن ذلك أمام المجتمع الدولي. ونحن على اقتناع بأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات ثابتة نحو التفاوض على نزع السلاح العام الكامل، الذي سيضع حدا لحالة عدم اليقين التي ولدتها الزيادة في أسلحة التدمير الشامل وتطوير تكنولوجيات جديدة في المجال العسكري.

وفي الفقرة ٣ من القرار ٨٥/٤٩، مطلوب من الرئيس الجديد للجنة الأولى أن يواصل المشاورات بشأن زيادة ترشيد أعمال اللجنة وفعالية أدائها. ويشعر وفد بلدي بأن هذه مسألة بالغة الأهمية إذا كان لنا أن نحسن عمل اللجنة. ونرى أن الدورة الخمسين للجمعية العامة تعد فرصة مناسبة لتحقيق تقدم مضموني والتوصل إلى نتائج في هذا المضمار.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن استهل كلمتي بتهنئة السيد أردينيشولون على انتخابه لتوجيه أعمال اللجنة الأولى. ونحن متأكدون بأن ما يتمتع به من قدرة على التمييز الحكيم وما له من خبرة سيضمنان أن تؤدي مداولاتنا إلى نتائج مرضية. وسيكون وفد بلدي دوما على استعداد للتعاون معه لتحقيق ذلك الهدف.

لقد ظهرت عدة نقاط بارزة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي على مدار السنة الماضية. فمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها وافق على تمديد المعاهـدة إلى أجـل غيـر مسمى، واعتمد قرارات هامة بشأن "تعزيز عملية استعراض

المعاهدة" و "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

وضمن نطاق تنفيذ معاهدة تلاتيلولكو، نلاحظ مع الارتياح أن ٣٣ بلدا تقع في نصف الكرة الغربي وقعت عليها وأن ٣٢ بلدا صادقت عليها. وبالمثل، فإن الضمانات الأمنية السلبية التي منحتها الدول النووية للأطراف في المعاهدة أصبحت سارية المفعول. ولذلك فإن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية داخل المنطقة التي تغطيها معاهدة تلاتيلولكو أصبحت الآن قاب قوسين أو أدنى من الواقع. وتم أيضا إحراز التقدم نحو تحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب ويؤمل أن تتحقق تطلعاتنا في النصف الأول من ١٩٩٦.

وبالرغم من هذا كله، لم تتحقق بعد عوائد السلام في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. فبعد أن برز نظام للعلاقات الدولية منبثق من أساس مغاير لذلك الذي قامت عليه المواجهة العدائية بين الشرق والغرب وبعد أن فقد مذهب الردع النووي صلاحيته - إن كان هناك ما يبرره على الإطلاق - رجعنا إلى هذه القاعة لمعالجة العديد من المسائل التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي.

لقد أجريت مؤخرا تجارب نووية وأعلن عن النية في إجراء المزيد من التجارب، ولذا فإن الالتزامات التي اضطلعت بها الدول النووية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار التي تقضي بالتحلي بأقصى درجات ضبط النفس إلى حين سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل أصبحت موضع شك. ومن حسن الطالع، أن المجتمع الدولي استجاب بحزم معارضا هذه التجارب. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته حركة بلدان عدم الانحياز مؤخرا في قرطاجنة، أعلن رؤساء الدول والحكومات رفضهم الشديد لإجراء أي نوع من التجارب النووية دون إيلاء الحد الأدنى من الاعتبار للعواقب البيئية الخطيرة التي تسفر عنها والأثر السلبي على السلم والأمن والاستقرار. وبالمثل، شجب رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بشدة استئناف واستمرار التجارب النووية. وناشدوا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتصرف بما يتسق مع المفاوضات بشأن أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تنهي تلك التجارب.

ومن بين مسائل نزع السلاح والأمن الدولي التي تستحق اهتماما خاصا، يجب علينا بالتأكيد إدراج مسألة الأسلحة التقليدية وبخاصة الاتجار غير المشروع بها. ويتشاطر وفد بلدي القلق المعرب عنه إزاء المبالغ الهائلة من الأموال المخصصة لحيازة الأسلحة والزيادة التي لا ضابط لها في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات.

وكما جاء في "نداء كولومبيا"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود مؤخرا في قرطاجنة:

> "استغل كبار مصدري الأسلحة الحالة الدولية الجديدة لزيادة مبيعاتهم للبلدان النامية، حيث أن البلدان التي تعمل فيها هذه الشركات لا تتخذ اجراءات فعالة للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة وإيصالها إلى مجموعات الإرهابيين والمرتزقة والمجرمين العاديين، الذين يتمتعون بحرية الحصول السهل على تلك الأسلحة بفضل تساهل أولئك الذين يتسامحون مع هذه التجارة المربحة ويروجون لها وأولئك الذين ينتفعون من وراء ذلك السلوك اللامبالي".

وأخيرا، نود أن نشير إلى التهديد الخطير الذي تشكله الألغام البرية المضادة للأفراد على السلم والأمن وعلى حياة الملايين من الأفراد في أنحاء العالم. ولئن كانت تلك الألغام تمثل بالنسبة للبعض مجرد سلعة أخرى للتصدير، ورقما احصائيا مجردا فإنها بالنسبة لمئات الآلاف من الأفراد، والكثير منهم من الأطفال، السبب الحقيقي الملموس للاصابة أو الموت.

ويجب علينا أن نشجب حقيقة عدم التوصل إلى تحقيق تقدم كبير في مجال إزالة هذه الأدوات المصممة للتشويه. ولذا فإننا نكرر دعمنا للمبادرة التي ترمي إلى التوصل إلى وقف اختياري لإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد، ابتغاء إزالتها النهائية.

السيد إكوال (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي أمام اللجنة الأولى، أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تهانئي للسفير اردينيشولون على انتخابه لمنصب الرئاسة، ولكم، سيدي، على انتخابكم نائبا للرئيس.

ويمكنكم أن تعولوا على تأييد وفد بلدي التام لكم في الأعمال الهامة المعروضة علينا. ونتوجه بتهانئنا أيضا الى سائر أعضاء المكتب.

في يوم الجمعة الماضي أعلنت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بصورة مشتركة عن نيتها التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا، في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بذلك الإعلان، أدلت وزيرة خارجية السويد؛ السيدة لينا هييلم - والين، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالبيان التالي الذي أود أن أوجه إليه عناية اللجنة:

"من دواعي الارتياح العميق أن فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة قررت الآن أن تنضم، في النصف الأول من عام ١٩٩٦، الى معاهدة راروتونغا المتعلقة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والسويد ترحب بحرارة بهذا القرار. وفي الوقت ذاته مازلنا ثابتين عند مطالبتنا بوقف جميع التجارب النووية فورا.

"كما أوضحت فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في الآونة الأخيرة، في مفاوضات جنيف، أنها تريد معاهدة لحظر التجارب تحظر جميع التفجيرات النووية دون استثناء. وهذا أيضا شيء نرحب به أيما ترحيب، وعليه، نفترض أنه سيتسنى التوصل الى معاهدة في غضون عام ١٩٩٦."

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ممثل فرنسا طلب الكلمة للإدلاء ببيان لممارسة حقه في الرد؛ وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ريشيير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذه الجلسة تكلم أحد الوفود بشأن اتمام سلسلة التجارب النووية التي نجريها. ومرة أخرى أقول إن ملاحظاته غير مقبولة، بل وأضيف أنها عقيمة ولا معنى لها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥